

الشفاعة

بين الشيعة الإمامية والمعتزلة

(عرض ونقد)

إعداد الدكتور

سامي محمد محمد فايد السوداني

مدرس العقيدة والفلسفة

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

بنين بدسوق - جامعة الأزهر

الشفاعة بين الشيعة الإمامية والمعتزلة عرض ونقد

سامي محمد محمد فايد السوداني.

قسم العقيدة والفلسفة، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدسوق جامعة الأزهر، دسوق، مصر.

البريد الإلكتروني: samimuhamad. 2230@azhar. edu. eg

ملخص البحث:

هذا البحث إحدى المحاولات في علم الكلام؛ إذ إنه يدرس قضية الشفاعة، وذلك برؤية تطبيقية بين فرقتي الشيعة والمعتزلة، وذلك بإبراز نقاط الاختلاف بينهما في إثباتها ونفيها كما هو واضح من خلال البحث، ويهدف البحث إلى: أن الشيعة أثبتوا الشفاعة في الآخرة؛ للنبي- صلى الله عليه وسلم-خاصة، وكذا أهل البيت، وأن أمير المؤمنين عليًّا - رضي الله عنه- يشفع في أصحاب الذنوب من شيعته، وأما فرقة المعتزلة فإنها قد أنكرت الشفاعة لأهل الكبائر إذا لم يتوبوا؛ لكنها واقعة لأهل الإيمان أو من حسنت توبته فقط، وقد اعتمدت في هذا البحث على المنهج الوصفي، وكذا المنهج التحليلي في بيان الشفاعة وأنها من الأمور الممكنة عقلاً فضلاً عن الأدلة النقلية التي تثبت شفاعة الرسول- صلى الله عليه وسلم- للمذنبين من أمته، وهذا مذهب السادة الأشاعرة والماتريدية جناحا أهل السنة والجماعة، وقد تمخضت الدراسة عن عدة نتائج تتمحور في أن الشفاعة ثابتة للمذنبين، وذلك أن قومًا من أهل التوحيد عذبوا بذنوبهم، ثم شفع فيهم، فرحمهم الله بتوحيدهم والشفاعة، فأخرجوا من النار وفي إطار ذلك تظهر أهمية الشفاعة باعتبارها خصيصة أعطاها الله تعالى لحبيبه ومصطفاه - صلى الله عليه وسلم- ليكون شفيعا للمذنبين من أمته

الكلمات المفتاحية: الشفاعة، الشيعة الإمامية، المعتزلة، الإثبات.

Intercession between Shia Imamiyyah and Muatazilah

An Overview and Critique

Sami Mohamed Mohamed Fayed As- Sudani

Department of Doctrine and Philosophy - College of Islamic and Arabic Studies for Boys - Desouk - Al-Azhar University – Egypt

Email: samimuhamad.2230@azhar. edu.eg

Abstract:

This research is an attempt in theology. It studies the issue of intercession, with a pragmatic vision between the two divisions: Shia Imamiyyah and Muatazilah. It highlights the points of difference in proving and denying the intercession. The research aims to clarify that: the Shia proved the intercession in the Hereafter; to the Prophet - peace be upon him - especially, as well as to the People of the House, and that the Commander of the Faithful (Amir Al-Muamininn) Ali intercedes among the sinners of his sect. (as claimed by the shia). Muatazilah denies the intercession to the people of the major sins if they do not repent; but it is achievable for the people of faith or only those whose repentance has been accepted. This research relies on the descriptive approach, as well as the analytical approach in the statement of intercession. Intercession is possible by reasoning of mind and is proven through Quran and Sunnah for the Messenger - peace and blessings be upon him – to intercede for the sinners of his people. This is the doctrine of the Asharis & Maturidis. The study has produced several results, which revolve around the fact that intercession is proven for the sinners. A good example is when some believers are tortured for their sins, and then intercession is granted for them thus Allah bestows his mercy upon them, and they get out of the Fire. Within this framework, the importance of intercession appears as a characteristic given by Allah Almighty to His beloved and chosen one Prophet Muhammad- peace be upon him- to be an intercessor for the sinners of his people.

Keywords: intercession, Shia, Imamiyyah, Muatazilah, proof.

المقدمة

الحمد لله حمدا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم، وأشهد أن لا إله إلا الله، واحد أحد فرد صمد، لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد، وأشهد أن سيدنا محمدًا عبده ورسوله، أرسله ربه بالحق بشيرًا، ونذيرًا، وداعيًا إلى الله بإذنه، وسراجًا منيرًا، اللهم صل وسلم وبارك عليه، وعلى آله وصحبه، وسلِّم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.

ثم أما بعد،،،

فإن العقيدة الإسلامية من موضوعاتها البحث عن (الذات الإلهية)، فيما يجب في حقها، وما يجوز، وما يستحيل عليها، ثم اتصال عالم السماء بعالم الأرض، ولن يتحقق هذا الاتصال إلا عن طريق الأنبياء الذين يتلقون تعاليم الوحي الإلهي من الله –تعالى– عن طريق أمين الوحي جبريل- عليه السلام-؛ ليكون الناس على بينة من أمور دينهم ودنياهم، ثم الأمور الأخروية التي لا تؤخذ إلا بالسماع من الصادق المعصوم – صلى الله عليه وسلم– ومن هذه الأمور الأخروية، قضية (الشفاعة في الآخرة)، وقد أثبتها (الأشاعرة، والماتريدية) جناحا أهل السنة والجماعة، وأفرد المتكلمون في ثنايا كتبهم وبحوثهم شيئًا عنها، ونفاها آخرون، وقد أثبتها بعض الفرق لأنواع خاصة مثل (الشيعة الإمامية) وفرقة(المعتزلة)؛ أما الشيعة الإمامية فقد أثبتوا الشفاعة أولاً للنبي – صلى الله عليه وسلم– وأن أمير المؤمنين– عليه السلام– يشفع في أصحاب الذنوب من شيعته وأثبتوها لبعضهم لكن هذا الإثبات كان له مفهومه الخاص بهم دون غيرهم، وقد جعلوا الحل والعقد من خصوصيتهم، وكذا الحساب والجزاء إذا لم يتوبوا قبل الموت... إلخ.

وأما فرقة (المعتزلة) فقد أثبتت الشفاعة لكن أنكرتها لأهل الكبائر فقط ممن لم يتوبوا قبل الموت، وهي عندهم لأهل الإيمان أو من حسنت توبته، ومن ينظر إلى هذه الفرقة كما ذكرت سابقا يجد أنها أنكرت الشفاعة في الآخرة لأهل الكبائر الذين ماتوا من غير توبة، انطلاقًا من أن مرتكب الكبيرة مخلد في النار،، ولا

شفاعة له في الآخرة، وهذا كله يتناقض مع ما ذهب إليه السادة (الأشاعرة والماتريدية) في إثبات هذه القضية، وأنها واقعة سمعًا وعقلًا، وهي من تفضل الله – تعالى– على خلقه، وذلك بأن يخرج العصاة من النار، وهي ليست فرضا عليه – تعالى– بل هي من الأمور الممكنة عقلًا.

ومن هنا فإن الشفاعة تفضل من الله ورحمة كما ذكر ذلك في كتابه العزيز: {وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ}[1]، وكما أن إثباتها للنبي يعد تكريمًا لهذا النبي - صلى الله عليه وسلم- الذي قال له ربه: {عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا}[2]. وقال {وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى}[3].

وقد دعاني لاختيار هذا الموضوع عدة أسباب، منها:

أولًا: بيان المذهب الشيعي في أن الشفاعة خاصة بالنبي – صلى الله عليه وسلم–، واهل بيته دون غيرهم.

ثانيًا: بيان ما وقع فيه مذهب الاعتزال من نفيهم الشفاعة لأهل الكبائر إذا لم يتوبوا، وإثباتها لبعض التائبين، على ما ذهبوا إليه، وذلك بناء على أصولهم، ومنها (الوعد والوعيد).

ثالثًا: الرد على فرقتي (المعتزلة، والشيعة الإمامية)، وإثبات نقيض قولهم، وذلك بالأدلة العقلية والسمعية.

رابعًا: الدفاع عن العقائد الإيمانية في وجه التيارات الفكرية المنحرفة من وقت لآخر.

المنهج المتبع في هذا البحث:

المنهج النقدي وهو استخدام الأسلوب المنطقي للوقوف على السلبيات والايجابيات، وبالتالي يتبين الوجه الصحيح في المسألة (موضوع البحث).

---

(١) سورة الأعراف من الآية: ١٥٦.

(٢) سورة الإسراء، من الآية: ٧٩.

(٣) سورة الضحى آية ٥

وقد جاءت دراسة هذا البحث على مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وفهارس على النحو الآتي:

أما المقدمة، فقد اشتملت على أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والمنهج المتبع في هذا البحث، وأما التمهيد فيشتمل على:

أولًا: تعريف الشفاعة في اللغة.

ثانيًا: تعريف الشفاعة في الاصطلاح.

ثالثًا: إثبات الشفاعة من النقل، والعقل.

المبحث الأول: الشفاعة عند الشيعة الإمامية، ويشتمل على مطلبين، وهما:

المطلب الأول: عرض أقوالهم في الشفاعة.

المطلب الثاني: أدلتهم على الشفاعة، والرد عليها.

المبحث الثاني: الشفاعة عند المعتزلة، ويشتمل على ثلاثة مطالب، وهما:

المطلب الأول: عرض أقوالهم في الشفاعة.

المطلب الثاني: أدلة المعتزلة العقلية، والنقلية على ما ذهبوا إليه.

المطلب الثالث: نقض أهل السنة لأدلة المعتزلة.

المبحث الثالث: الشيعة والمعتزلة في الميزان ويشتمل على مطلبين، وهما:

المطلب الأول: الشيعة الإمامية وإنكارهم للشفاعة، وموقف الإسلام منها

المطلب الثاني: المعتزلة وإنكارهم للشفاعة، وموقف الإسلام منها.

الخاتمة: وتشتمل على النتائج التي توصل إليها البحث، وكذا الفهارس، والمراجع لهذا البحث، والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم {وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ }(١).

(١) سورة هود، من الآية: ٨٨.

التمهيد

أولا: تعريف الشفاعة في اللغة:

جاء في المعجم الوسيط قوله: "شفع الشيء شفعا ضم مثله إليه وجعله زوجا والبصر الأشباح رآها شيئين، ويقول الهرم شفعت لي الأشخاص بدا الشيء لي شيئين لضعف بصره، والحامل كان يتبعها ولد ولفلان كان شفيعًا له وإلى فلان توسل إليه بوسيلة، وفي الأمر كان شفيعًا فيه، (شفع) مبالغة شفع وفلانا في كذا قبل شفاعته فيه، ويقال هو مشفع يقبل الشفاعة، وهو مشفع مقبول الشفاعة"(١)، وفي لسان العرب: "شفع لي يشفع شفاعة وتشفع: طلب. والشفيع: الشافع، والجمع شفعاء، واستشفع بفلان على فلان وتشفع له إليه فشفعه فيه"(٢)، وفي مختار الصحاح: "الشفع: ضد الوتر. يقال: كان وترا فشفعه من باب قطع"(٣).

ومن هنا فإن الشفاعة في اللغة معناها الانضمام إلى الغير أي انضمام الأعلى مرتبة إلى الأدنى منه مرتبة، وبناء عليه فالشفاعة أن يشفع الإنسان لأخيه سواء أكان في الخير أم في الشر.

ثانيًا: تعريف الشفاعة في الاصطلاح:

عرَّفها القاضي عبد الجبار بقوله: هي: "مسألة الغير أن ينفع غيره أو يدفع عنه مضرة"(٤)، وعرَّفها الراغب بقوله: "والشفاعة: الانضمام إلى آخر ناصرًا له

---

(١) المعجم الوسيط١/٤٨٧، مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى/أحمد الزيات/ حامد عبد القادر/محمد النجار)، دار الدعوة.

(٢) لسان العرب٨/١٨٤، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى:٧١١هـ)، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤هـ.

(٣) مختار الصحاح، صـ١٦٦، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ) تحقيق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت– صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

(٤) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار، صـ٦٨٨، مكتبة وهبة.

وسائلًا عنه، وأكثر ما يستعمل في انضمام من هو أعلى حرمة ومرتبة إلى من هو أدنى".[1] كما بيها الفخر الرازي في تفسيره: بأنها "أن يستوهب أحد لأحد شيئًا ويطلب له حاجة، وأصلها من الشفع الذي هو ضد الوتر، كأن صاحب الحاجة كان فردا فصار الشفيع له شفعا أي صارا زوجا[2].

وعرَّفها السيد الشريف الجرجاني بقوله "الشفاعة: هي السؤال في التجاوز عن الذنوب من الذي وقع الجناية في حقه. [3]

ومن خلال التعريفات السابقة نجد أن الشفاعة معناها التجاوز وسؤال الغير لمن هو أقل منزلة منه، فهي تدور بين شخصين أحدهما شافع والآخر مشفع له، وعليه فالشفع ضد الوتر، فالإنسان المشفع له قبل انضمام الشفيع كان كالوتر، وبعد انضمامه إليه صار شفعًا أي زوجًا، والمقصود من التعريفات السابقة إنَّما مفادها (الشفاعة الأخروية)، ويقصد بها أيضا الشفاعة في الخير فقط. الذي هو ضد الشر، وعليه فالشفاعة تكون من الأعلى للأدنى، ولا عكس وتكون من باب الفضل والإنعام.

ثالثا: أقسام الشفاعة باعتبار زمانها:

الشفاعة قسمان: الأول: شفاعة خاصة بنبينا - صلى الله عليه وسلم- وتسمى بالشفاعة العظمى التي ذكرها الله –تعالى– بالمقام المحمود في قوله –تعالى–

---

(١) المفردات في غريب القرآن١/٤٥٧، أبو القاسم الحسين بن محمد، المعروف بالراغب الأصفهاني(المتوفى: ٥٠٢هـ) تحقيق: صفوان عدنان الداودي، الناشر: دار القلم، الدار الشامية – دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى– ١٤١٢ هـ.

(٢) مفاتيح الغيب= التفسير الكبير٣/٤٩٥، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٢٠هـ.

(٣) كتاب التعريفات، صـ١٢٧، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.

{عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا }[(١)]، وهو مقام الشفاعة عند الجمهور[(٢)]، والثاني: شفاعة بقية الأنبياء عليهم السلام.. وهذا التقسيم ليس جامعا مانعا، وربما يدخل قسما آخر يتدرج تحت المقسم، وذلك لأنه لم يرد حديث قطعي يثبت أنواع الشفاعة.

أما شفاعة النبي- صلى الله عليه وسلم- فهي أنواع أوردها القاضي عياض بقوله: " الشفاعة خمسة أقسام:

الأولى: مختصة بنبينا- صلى الله عليه وسلم-، وهي الإراحة من هول الموقف وتعجيل الحساب كما سيأتي بيانها.

والثانية: في إدخال قوم الجنة بغير حساب، وهذه وردت أيضًا لنبينا - صلى الله عليه وسلم-.

الثالثة: الشفاعة لقوم استوجبوا النار، فيشفع فيهم نبينا - صلى الله عليه وسلم-، ومن شاء الله -تعالى- له الشفاعة بمن منه وفضل.

الرابعة: فيمن دخل النار من المذنبين، فقد جاءت الأحاديث بإخراجهم من النار بعد دخولهم فيها، وذلك بشفاعة نبينا- صلى الله عليه وسلم-، والملائكة وإخوانهم من المؤمنين، ثم يخرج الله -تعالى- من النار كل من قال (لا إله إلا الله) بعد التمحيص من الذنوب.

والخامسة: في زيادة الدرجات في الجنة لأهلها[(٣)].

---

(١) سورة الإسراء من الآية: ٧٩.

(٢) تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) (٢٧٣/٢)، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (المتوفى: ٧١٠هـ) حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدَّم له: محيي الدين ديب مستو، الناشر: دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

(٣) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (٣٥/٣)، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.

ومن هنا فإن شفاعة نبينا - صلى الله عليه وسلم- من خصوصيته دون غيره من الأمم، بنص الحديث الشريف الذي أورده البخاري من رواية سيدنا جابر بن عبد الله أن النبي- صلى الله عليه وسلم- قال: ((أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي: ومنها...، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ،...))[1] يعني الشفاعة في الموقف، ولقد أعطاه ربه الشفاعة، فيشفع للمذنبين من أمته، ولأقوام استوت حسناتهم، وسيئاتهم، ولأقاربه كعمه (أبي طالب) في تخفيف العذاب عنه، وقد أشار (شارح الطحاوية) إلى ذلك بقوله "شفاعته- صلى الله عليه وسلم- في أقوام قد تساوت حسناتهم وسيئاتهم، فيشفع فيهم ليدخلوا الجنة، وفي أقوام آخرين قد أمر بهم إلى النار أن لا يدخلونها، والشفاعة في تخفيف العذاب عمن يستحقه، كشفاعته في عمه أبي طالب أن يخفف عنه عذابه[2].

ومن هنا فالشفاعة في الآخرة لنبينا - صلى الله عليه وسلم- جائزة، وهي من باب الفضل والإنعام، وهي التوسط من العبد لربه في أن يشفع للمذنبين، ومن مات لا يشرك بالله شيئًا.

رابعا: إثبات الشفاعة من النقل، والعقل:

لا شك في أن الشفاعة ثابتة بالعقل والنقل ولا ينكرها إلا جاحد معاند؛ نعم إن إثبات الشفاعة لأهل الكبائر من النقل، قد جاءت به الآيات القرآنية موضحة

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " جُعِلَتْ لِي الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، ٩٥/١، حديث رقم ٤٣٨، ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب جُعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا، ٣٧٠/١، حديث رقم ٥٢١، والنسائي في سننه، كتاب الغسل والتيمم، باب التيمم بالصعيد، ٢٠٩/١، حديث رقم ٤٣٢، ثلاثتهم (البخاري، ومسلم، والنسائي) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية، (٢٧٩/١)، صدر الدين محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد ابن أبي العز الحنفي، الأذرعي الصالحي الدمشقي (المتوفى: ٧٩٢هـ) تحقيق: شعيب الأرناؤوط – عبد الله بن المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت . الطبعة: العاشرة، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

ومبينة، ذلك أن من قال (لا إله إلا الله) فقد ارتضاه الله –تعالى–، ويستحق الشفاعة في الآخرة، وخلاصة القول أن هناك عدة أدلة تثبت الشفاعة في الآخرة لأهل الكبائر منها:

أحدها: قول الله –تعالى: {وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ}(١).

قال الفخر الرازي عند تفسير هذه الآية: " واعلم أن هذه الآية من أقوى الدلائل لنا في إثبات الشفاعة لأهل الكبائر، وتقريره هو أن من قال (لا إله إلا الله) فقد ارتضاه –تعالى– في ذلك ومتى صدق عليه أنه ارتضاه الله –تعالى– في ذلك فقد صدق عليه أنه ارتضاه الله؛....، وإذا ثبت أن الله قد ارتضاه وجب اندراجه تحت هذه الآية، فثبت بالتقرير الذي ذكرناه أن هذه الآية من أقوى الدلائل لنا على ما قرره ابن عباس رضي الله عنهما(٢).

ومن خلال النص السابق يظهر أن الشفاعة تكون لمن ارتضاه الله –تعالى؛ لأن إثبات الكل يستلزم إثبات الجزء، ولا عكس، فإن من نطق بالشهادتين فقد ارتضاه الله، ومن ثم فإن إثبات هذه القضية الكبرى يستلزم مغفرة الذنب، والعفو عنه بواسطة الشفعاء الذين هم من صفوة الله –تعالى–.

والثاني من أدلة إثبات الشفاعة: قول الله –تعالى– {فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ}(٣) قال الرازي: "واحتج أصحابنا على ثبوت الشفاعة للفساق بمفهوم هذه الآية، وقالوا: إن تخصيص هؤلاء أي الكفار الجاحدين بأنهم لا تنفعهم شفاعة الشافعين يدل على أن غيرهم تنفعهم شفاعة الشافعين" (٤)

---

(١) سورة الأنبياء، من الآية: ٢٨.

(٢) مفاتيح الغيب، للرازي، (١٣٦/٢٢). بتصرف يسير.

(٣) سورة المدثر آية: ٤٨.

(٤) مفاتيح الغيب، للرازي، (٧١٦/٣٠).

ومما يؤيد ذلك ما قاله القرطبي – رحمه الله– عند تفسيره لهذه الآية "هذا دليل على صحة الشفاعة للمذنبين، وذلك أن قومًا من أهل التوحيد عذبوا بذنوبهم، ثم شفع فيهم، فرحمهم الله بتوحيدهم، وبالشفاعة، فأخرجوا من النار، وليس للكفار شفيع يشفع فيهم"(1).

إذن هذه الآية السابقة برهان على صحة الشفاعة لأصحاب الكبائر، وبيان ذلك أنهم لما آمنوا وأعلنوا توحيدهم كان الجزاء من جنس العمل أن يشفع الله فيهم نبيهم، وهذا بخلاف المعتزلة الذين أنكروا الشفاعة في الآخرة للمذنبين، وأثبتوها للتائبين بناء على الأصل المقرر عندهم (الوعد والوعيد) وسيأتي بيان ذلك بالتفصيل.

والثالث من الأدلة قول الله –تعالى–: { ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَۚ وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفۡظُهُمَاۚ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡعَظِيمُ }(2)، فقد تقرر في هذه الآية أن الله يأذن لمن يشاء في الشفاعة وهنا هم الأنبياء والعلماء وغيرهم، والإذن هنا راجع إلى الأمر فيما نص عليه، كمحمد صلى الله عليه وسلم إذا قيل له: واشفع تشفع وإلى العلم والتمكين إن شفع أحد من الأنبياء والعلماء قبل أن يؤمر، والذي يظهر أن العلماء والصالحين يشفعون فيمن لم يصل إلى النار، وهو بين المنزلتين أو وصل ولكن له أعمال صالحة. "(3).

---

(1) الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي١٩/٨٨، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤ م.

(2) سورة البقرة آية: ٢٥٥.

(3) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز١/٣٤١، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ) تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤٢٢ هـ.

ومن هنا فإن الشفاعة المذكورة في الآية سالفة الذكر المراد بها: شفاعة الأنبياء، وكذا الصالحين من عباد الله –تعالى– يشفعون لمن لم يصل إلى النار، وأيضًا الذين ارتكبوا الكبائر، ثم تابوا بعد ذلك، وعملوا أعمالًا صالحة مقبولة عند الله –تعالى.

والمراد بالإذن في الآية الكريمة:" هوما المقصود كما ذكرت ذلك كما وضحته الآية الكريمة وفهم منها على ما ارتضاه المفسرون والعلماء العاملون من أن المراد بذلك شفاعة النبي - صلى الله عليه وسلم- وشفاعة الأنبياء والملائكة، وشفاعة المؤمنين بعضهم لبعض"[١].

وأما الدليل الرابع: فقول الله –تعالى–: { إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ }[٢] هذه الآية تثبت الشفاعة لسيدنا عيسى- عليه السلام-، وجاء معناها جليًا عند الفخر الرازي حيث أثبت الشفاعة من خلالها لنبينا –صلى الله عليه وسلم– حيث قال". وإذا ثبت شفاعة الفساق في حق عيسى - عليه السلام- ثبت في حق سيدنا محمد- صلى الله عليه وسلم- بطريق الأولى؛ لأنه لا قائل بالفصل[٣]. وعليه فإن الشفاعة إذا ثبتت في حق عيسى- عليه السلام-، فإنها ثابتة للنبي- صلى الله عليه وسلم- من باب أولى.

الدليل الخامس قول الله –تعالى–: { لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا }[٤]

---

(١) لباب التأويل في معاني التنزيل١/١٩٠، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيحي أبو الحسن، المعروف بالخازن (المتوفى: ٧٤١هـ) تحقيق: تصحيح محمد علي شاهين، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٥هـ.

(٢) سورة المائدة آية: ١١٨.

(٣) مفاتيح الغيب، (١٢/٤٦٨).

(٤) سورة مريم آية: ٨٧.

قال الفخر الرازي: "دلَّت الآية على حصول الشفاعة لأهل الكبائر؛ لأنه قال عقيبه: {إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحۡمَٰنِ عَهۡدًا}، والتقدير: أن هؤلاء لا يستحقون أن يشفعوا لغيرهم إلا إذا كانوا قد اتخذوا عند الرحمن عهدًا أي (التوحيد والنبوة) فوجب أن يكون داخلا تحته... "[1].

ولا شك أن الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم قد اتخذوا عند الرحمن عهدا هذا هو الفهم من الآية الكريمة كما وضحه الساده المفسرون.

وخلاصة القول من كل ما سبق أن الشفاعة حاصلة لأهل الكبائر؛ لأنهم شهدوا بالوحدانية، وآمنوا برسول الله – صلى الله عليه وسلم– وماتوا على ذلك، فاستحقوا بذلك الشفاعة.

الأدلة من المعقول على إثبات الشفاعة:

فيما سبق قد أثبتنا بالآيات القرآنية أن الشفاعة واقعة للمؤمنين الموحدين، وأنها ثابتة للنبي . صلى الله عليه وسلم .، ونقول أنها ثابتة عقلا كما ثبتت نقلا، فهي واقعة تحت العقل، نعم الشفاعة ثابتة بالعقل، وهذا أمر ضروري لا يختلف عليه اثنان.

قال القاضي عياض– رحمه الله–: "مذهب أهل السنة جواز الشفاعة عقلًا ووجوبها سمعًا بصريح قوله –تعالى–: {يَوۡمَئِذٖ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنۡ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَرَضِيَ لَهُۥ قَوۡلٗا}[2]{وَلَا يَشۡفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرۡتَضَىٰ}[3]، وأمثالهما وبخبر الصادق- صلى الله عليه وسلم-، وقد جاءت الآثار التي بلغت بمجموعها التواتر بصحة الشفاعة في الآخرة لمذنبي المؤمنين، وأجمع السلف، والخلف، ومن بعدهم من أهل السنة

(١) مفاتيح الغيب، (٥٦٣/٢١).

(٢) سورة طه، آية: ١٠٩

(٣) سورة الأنبياء، من الآية: ٢٨.

عليها"[١]، وهذه الأخبار صادقة لا يختلف عليها اثنان، ومن ثم فلماذا الإنكار؟ "ولماذا يعترض على وقوع الشفاعة؟ وهل هي إلا مظهر من مظاهر الرحمة الإلهية؟ [٢] بل إنها الرحمة المطلقة التي يعطيها الله لبعض عباده المذنبين الذين ماتوا على كلمة التوحيد، فهي حق، ولا ينكرها إلا جاحد أو مكابر.

يقول الإمام الباقلاني: " والأخبار في الشفاعة أكثر من أن يؤتى عليها وهي كلها متواترة متوافقة على خروج الموحدين من النار بشفاعة الرسول – صلى الله عليه وسلم–وآله، وإن اختلفت ألفاظها ففي بعضها أنهم يخرجون بعد ما امتحشوا فيه وصاروا فحمًا، وفي خبر آخر:عتقاء الله من النار، وأن آخر من يخرج من النار رجل يقول في النار يا حنان يا منان"[٣].

وبناء عليه فإن الله –تعالى– يعتق من النار كل من قبل الله توبته، وكتب له الخروج من النار، فيشفع لهم من جعله الله شفيعًا من الأنبياء والرسل وارتضاه من عباد الله

---

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج٣/٣٥، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت . الطبعة: الثانية، ١٣٩٢

(٢) كُبرى اليقينات الكونية، محمد سعيد رمضان البوطي ص٣٧٨.

(٣) تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل، صـ٤١٨، محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي (المتوفى: ٤٠٣هـ) تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م، والحديث بأكمله "عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ قَالَ: " إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الجَنَّةِ الجَنَّةَ، وَأَهْلُ النَّارِ النَّارَ، يَقُولُ اللَّهُ: مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجُوهُ، فَيَخْرُجُونَ قَدْ امْتُحِشُوا وَعَادُوا حُمَمًا، فَيُلْقَوْنَ فِي نَهَرِ الحَيَاةِ، فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الحِبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ – أَوْ قَالَ: حَمِيَّةِ السَّيْلِ – " وَقَالَ النَّبِيُّ: «أَلَمْ تَرَوْا أَنَّهَا تَنْبُتُ صَفْرَاءَ مُلْتَوِيَةً». رواه البخاري، كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار، رقم الحديث (٦٥٦٠)(٨/١١٥).

قال شارح الفقه الأكبر:" وشفاعة الأنبياء" حق وشفاعة النبي– صلى الله عليه وسلم– للمؤمنين المذنبين ولأهل الكبائر منهم المستوجبين العقاب حق ثابت، ووزن الأعمال بالميزان يوم القيامة حق، وحوض النبي حق[(١)].

وما دام الأمر على ما رأينا فإن الشفاعة قد جاء بها القرآن، وكذا الأخبار الصادقة عن المعصوم، فما هي إلا العفو عن الزلات التي يرتكبها الإنسان، وهذا من باب الفضل والإنعام على بعض العباد.

كما أن العقل الواعي لا ينكرها ولا يمنع وقوعها إذ ليس في العقول السليمة ما يمنع ذلك والله أعلم.

ولقد اتفقت كلمة أهل السنة من أشاعرة وماتريدية على إثبات هذه الحقيقة وفي ذلك يقول الإمام الماتريدي: "والشفاعة من أعظم ما احتج بها وقد جاء القرآن بها والآثار عن رسول الله، والشفاعة في المعهود والمتعالم من الأمر تكون عند زلات يستوجب بها المقت والعقوبة فيعفى عن مرتكبها بشفاعة الأخيار، وأهل الرضا "[(٢)].

ونستخلص من كل ما سبق أن الشفاعة ثابتة بالنقل، والعقل معا، فهي معقولة في تخيف العقاب عن المذنبين، بخلاف من قال: إنها للتائبين فقط بناء على أصولهم التي تنكر الشفاعة لأهل الكبائر "وإنَّما الشفاعة المعقولة فيمن استحقه عقابا أن يوضع عنه عقابه، أو في من لم يعده شيئا أن يتفضل عليه به،

---

(١) الفقه الأكبر (مطبوع مع الشرح الميسر على الفقهين الأبسط والأكبر المنسوبين لأبي حنيفة تأليف محمد بن عبد الرحمن الخميس) صـ٦١، ينسب لأبي حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي بن ماه (المتوفى: ١٥٠هـ) الناشر: مكتبة الفرقان – الإمارات العربية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.

(٢) التوحيد، صـ ٣٦٦، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (المتوفى: ٣٣٣هـ) تحقيق: د. فتح الله خليف، دار الجامعات المصرية – الإسكندرية.

فأما إذا كان الوعد بالتفضل سابقا فلا وجه لهذا. "[١]، وهذا التفضل يعني شفاعته وقبوله الشفاعة من بعض أنبيائه ورسله، وكذا الصالحون والعلماء، فإن الله – تعالى– يعفو عن المذنبين، ويتقبل منهم الأعذار بواسطة الشفعاء الذين اصطفاهم الله واجتباهم على خلقه. ولا حرج على فضل الله وكرمه فالكل ملكه يفعل ما يشاء بقدرته ويحكم ما يريد بعزته فلا منازع له في حكمه ولا مناويء له في جبروته جلت حكمته.

(١) الإبانة عن أصول الديانة، صـ٢٤١، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري(المتوفى: ٣٢٤هـ) تحقيق: د. فوقية حسين محمود، دار الأنصار– القاهرة . الطبعة: الأولى، ١٣٩٧

المبحث الأول
الشفاعة عند الشيعة الإمامية

توطئة:

الشيعة: هي الفرقة التي جاءت في القرن الثاني الهجري، وقد آثرت تقديمها على فرقة المعتزلة بناء على التقديم الهجري في نشأتها على فرقة المعتزلة، فهي أسبق قولًا ومنهجًا، وقد علل الإمام الأشعري سبب تسميتهم بهذا الاسم فقال: "وإنَّما قيل لهم الشيعة؛ لأنهم شايعو عليًّا -رضوان الله عليه- ويقدمونه على سائر أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم-، فمنهم الغالية، وإنَّما سموا الغالية؛ لأنهم غلوا في علي، وقالوا فيه قولًا عظيمًا"[1]، بل رفعه البعض إلى مرتبة الألوهية - تعالى- الله عما يقولون علوًا كبيرًا، وقد اعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، فإن خرجت فتكون من باب الظلم والاعتداء، ومع ذلك وصفوا أئمتهم بما لا يليق مع روح الإسلام، بل إنهم قالوا بالإمامة واعتبروها ركنًا من أركان الدين.

قال الشهرستاني: "الشيعة هم الذين شايعوا عليًّا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصًا ووصية، إما جليًّا، وإما خفيًّا، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره، أو بتقية من عنده، وقالوا: ليست الإمامة قضية مصلحية تناط باختيار العامة وينتصب الإمام بنصبهم، بل هي قضية أصولية، وهي ركن الدين، لا يجوز للرسل إغفاله وإهماله، ولا تفويضه إلى العامة وإرساله. ويجمعهم القول بوجوب التعيين والتنصيص، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوبًا عن الكبائر والصغائر. والقول بالتولي والتبري قولًا، وفعلًا،

(١) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، صـ ٥، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري (المتوفى: ٣٢٤هـ)، عنى بتصحيحه: هلموت ريتر، الناشر: دار فرانز شتايز، بمدينة فيسبادن (ألمانيا) الطبعة: الثالثة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

وعقدًا، إلا في حال التقية "[١] هذا، وقد عدَّوا عليًّا رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ بأنه أفضل الخلق بعد النبي- صلى الله عليه وسلم-، وأيضًا أولاده أحق بالإمامة فمن اتفق معهم على ذلك فهو منهم، ولا يكون خارجًا عنهم أي عن الشيعة.

قال ابن حزم في كتابه (الفصل): "ومن وافق الشيعة في أن عليًّا أفضل الناس بعد رسول الله – صلى الله عليه وسلم– وأحقهم بالإمامة وولده من بعده فهو شيعي وإن خالفهم فيما عدا ذلك مما اختلف فيه المسلمون فإن خالفهم فيما ذكرنا فليس شيعيًا[٢]، وقد أثبتت الشيعة الشفاعة للرسول – صلى الله عليه وسلم– أولاً ثم خصوصها لأهل البيت، وزعموا أن أئمتهم هم أولى الناس بها، وقبل أن نبدأ الحديث عنهم، فلا بُدَّ من تحرير محل النزاع في مسألة الشفاعة حتى يكون القاريء على بينة من هذه الفرقة {لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَىَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ}[٣].

تحرير محل النزاع في المسألة:

اتفقت الشيعة والسادة (الأشاعرة والماتريدية) على إثبات الشفاعة للتائبين، وأنها واقعة يوم القيامة، ووقع الخلاف أي في كونها خاصة أم عامة، فذهبت الشيعة على تخصيصها لأهل البيت فقط، وذهبت الأشاعرة والماتريدية على أنها عامة لكل الناس من أمة محمد صلى الله عليه وسلم، ومن مات لا يشرك بالله شيئًا أي أنها لأهل الكبائر وليست لأهل البيت كما يزعم الشيعة لكن لم تتحقق شفاعته إلا بعد أن يأذن له ربه.

---

(١) الملل والنحل، صـ ١٥٦، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد الشهرستاني (المتوفى: ٥٤٨هـ) مؤسسة الحلبي.

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل، صـ ٩٠، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة

(٣) سورة الأنفال، جزء من الآية: ٤٢.

المطلب الأول

(قولهم في الشفاعة)

يعتقد الشيعة الإمامية في شفاعة الأنبياء والأئمة من آل البيت، ومن ثم فهي جائزة في الآخرة ولا مانع من وقوعها.

شفاعة الأنبياء والأئمة:

وهي عندهم " لا تكون إلا للنبي - صلى الله عليه وسلم- ولأصحابه المنتجبين، وللأئمة من أهل بيته الطاهرين ولصالحي المؤمنين وينجي الله تعالى بشفاعتهم كثيرا من الخاطيئين " (١)

ويعتقد الشيعة الإمامية بأن" شفاعة الأنبياء، والأئمة عند الله لأممهم قديمًا بعد وفاة (محمد) بقليل ويستدل بقول الله -تعالى-: {وَلَا تَكۡسِبُ كُلُّ نَفۡسٍ إِلَّا عَلَيۡهَاۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٞ وِزۡرَ أُخۡرَىٰۚ} (٢) على أن محمدًا لم يقصد أنه يفهم الناس بأنه هو، أو غيره من الأنبياء لهم هذه المسؤلية، وتدل الآية على وجوب الاعتقاد بالمسؤلية الشخصية أمام الله -تعالى- "(٣).

ونلحظ أن كلام الشيعة الإمامية بالنسبة للشفاعة أنهم يقدسون أئمتهم ويعلون من شأنهم حتى جعلوهم كالأنبياء، بل أعلى منزلة منهم، وقد سووا بين سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم-، وبين على.

---

(١) بحار الأنوار، تأليف الشيخ محمد باقر المجلسي، (٨/ ٣١) إحياء الكتب الإسلامية

(٢) سورة الأنعام من الآية: ١٦٤.

(٣) عقيدة الشيعة، صـ٣٤٧، دوايت م. دونلدسن، دكتور في اللاهوت ودكتور في الفلسفة، مكتبة الخانجي، بجوار الجامعة بمصر.

المطلب الثاني

أدلتهم على الشفاعة والرد عليها:

استدل الشيعة الإمامية ببعض الاحاديث النبوية التي تثبت شفاعة الرسول – صلى الله عليه وسلم– لأمته في الآخرة، من هذه الأحاديث مارواه أنس أنه قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ – صلى الله عليه وسلم–: ((شَفَاعَتِي لأَهْلِ الكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي))(١)

وقد استدل الشيعة الإمامية ببعض الأخبار التي تثبت شفاعة النبي– صلى الله عليه وسلم– ثم شفاعة على كرم الله وجهه، ثم شفاعة أهل البيت، فقد جاء في كتاب بحار الأنوار للعلامة المجلسي أنه ذكر هذه الرواية وهي: أن النبي – صلى الله عليه وسلم– قال ((إني لأشفع يوم القيامة فاشفع، ويشفع علي فيشفع، ويشفع أهل بيتي فيشفعون))(٢).

وقد استدلوا أيضا ببعض آيات القرآن؛ ليثبتوا من خلالها أن الشفاعة لا تكون إلا لأهل البيت فقط، فاستدلوا بقول الله –تعالى–: {وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنۡ أَذِنَ لَهُۥۚ} (٣)، قال علي بن إبراهيم القمي:"إنه - صلى الله عليه وسلم- لا يشفع لأحد من أنبياء الله ورسله حتى يأذن الله – سبحانه وتعالى– له إلا رسول الله فإن الله أذن له في الشفاعة قبل يوم القيامة، والشفاعة له، وللأئمة من ولده ثم بعد ذلك الأنبياء"(٤)، وغير ذلك مما لا صحة له، ولا سند، ومن ثمَّ فهم يرفعون من شأن الأئمة حتى جعلوهم كالأنبياء، بل أفضل منهم.

٢ـ استدل الشيعة أيضا بأقوال تثبت الشفاعة للملائكة فقالوا: " الشفاعة جائزة للملائكة، وإن كانت لا تكون مثل شفاعة الأئمة، ويستدلون على ذلك بما ينسبونه للنبي- صلى الله عليه وسلم- من أنه قال: ((لا شفاعة أنجع من

---

(١) إسناده صحيح، وأخرجه الترمذي (٢٦٠٤) من طريق معمر، عن ثابت، عن أنس. وهو في "مسند أحمد" (١٣٢٢٢)، و"صحيح ابن حبان" (٦٤٦٨).

(٢) بحار الأنوار (٨/ ٣١).

(٣) سورة سبأ من الآية: ٢٣.

(٤) بحار الأنوار (٣٨/٨).

التوبة))، والشفاعة أنجع من التوبة والشفاعة للأنبياء، والأحياء [1] وما ساقه الشيعة في إثبات الشفاعة للأئمة ولأهل البيت مرفوض، لا يقبله العقل فضلًا عن النقل، وسنقوم بالرد عليه تباعًا.

أنواع الشفاعة عند الشيعة الإمامية:

تتنوعت الشفاعة عند الشيعة الإمامية فبعضها منحرف وبعضها غير منحرف وهذا التقسيم من غلاة الشيعة أنفسهم

النوع الأول: الشفاعة المنحرفة: وهي التي يكون التوجه فيها أولًا للشفيع؛ ليؤثر في المشفع عنده.

النوع الثاني: الشفاعة الحقة: وهي التي يكون المشفوع له عنده هو الذي قد انتدب الشفيع للشفاعة "[2].

ومن هنا فالشيعة يقسمون الشفاعة ويجعلونها لائمتهم دون سند صحيح فكيف ينتدب المشفوع شافعه؟

أدلة الشيعة الإمامية من خلال كتبهم:

إن الناظر في كتبهم يجد أنهم استدلوا ببعض الأحاديث الموضوعة؛ التي يستدلون من خلالها أن الشفاعة تكون (لعلي، وفاطمة)، وأن لهما أن يدخلا من يشاءان الجنة، ولو كانوا من أهل العصيان، ومن ذلك:

١- ماروواه البيزنطي عن الرضا- عليه السلام- قال: ما زارني أحد من أوليائي عارفًا بحقي إلا شفعت له يوم القيامة" [3].

---

(١) بحار الأنوار (٥٨/٨). وهذا ليس بحديث.

(٢) العدل الإلهي، مرتضى المطهر (٢٤٩) ترجمة محمد عبد المنعم الخاقاني، مؤسسة الوفا . بيروت.

(٣) علل الشرائع، العلامة الشيخ الصدوق (١٦١/١) دار المرتضى، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م، بيروت لبنان. مختصر التحفة الاثني عشرية، ألّف أصله باللغة الفارسية: علامة الهند شاه عبد العزيز غلام حكيم الدهلوي (٢٠٤/١) نقله من الفارسية إلى العربية: (سنة ١٢٢٧هـ) الشيخ الحافظ غلام محمد بن محيي الدين بن عمر الأسلمي، اختصره وهذبه: (سنة ١٣٠١هـ) علامة العراق محمود شكري الألوسي، حققه وعلق حواشيه: محب الدين الخطيب، الناشر: المطبعة السلفية، القاهرة، عام النشر: ١٣٧٣ هـ.

٢- ومنها ما روى ابن بابويه عن بن عمر قال: قلت لأبي عبد الله لم صار علي ابن أبي طالب قسيم الجنة والنار؟ قال: لأن حبه إيمان، وبغضه كفر، وإنَّما خلقت الجنة لأهل الإيمان والنار لأهل الكفر فهو- عليه السلام- قسيم الجنة والنار، لهذه العلة فالجنة لا يدخلها إلا أهل محبته، والنار لا يدخلها إلا أهل بغضه"[(١)]، فهذا النص يفيد أن من أحب عليًّا فهو من أهل الجنة، وهو من أهل الإيمان، ومن أبغضه فهو من أهل النار؛ لأنه من أهل الكفر.

٣- ومنها روى البرقي في المحاسن بإسناده عن معاوية ابن وهب قال: سألت أبا عبد الله – عليه السلام– عن قول الله –تعالى–: {لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَقَالَ صَوَابًا }[(٢)]، قال: نحن المأذون لهم في ذلك والقائلون(صَوَابًا)، قلت جعلت فداك، وما يقولون إذا كلمتم؟ قال: عجب ربنا، ونصلي على نبينا، ونشفع لشفيعنا فلا يردنا ربنا"، وروى محمد ابن يعقوب في الكافي بإسناده عن محمد ابن الفضيل عن أبي الحسن الماضي- عليه السلام- مثله"[(٣)].

ومن هنا فالشيعة الإمامية يعتقدون أن النبي والأئمة، وبعض الأولياء يشفعون لمن آمن بالله، وارتكب بعض الذنوب، وقد جعل الله ذلك للمؤمن تكريمًا له، ومكافأة على تفانيه، وإخلاصه لدعوة ربه، فلم يكتف له بما أعدَّه له من الدرجات الرفيعة بل جعل له الصلاحية الواسعة ليشفع لمن شاء من المؤمنين[(٤)]، وعلى ذلك فإن كلام الشيعة الإمامية يوحي بإسناده إلى البشر فهم يشفعون للعصاة من المذنبين كيف يشاءون، وهذا يخالف النقل فضلًا عن العقل.

---

(١) علل الشرائع، العلامة الشيخ الصدوق (١٦١/١)

(٢) سورة النبأ من الآية: ٣٨.

(٣) البيان في تفسير القرآن، للإمام الأكبر/السيد أبو القاسم الموسوي الخولي (٥١٥/١) الطبعة الثانية، ١٣٨٥هـ، ١٩٦٦م.

(٤) عقيدة الشيعة الإمامية، الشيخ هاشم معروف، صـ١٠٧، دار الكتاب اللبناني، بيروت ١٣٧٦هـ، ١٩٥٦م.

وفي كتاب أوائل المقالات للشيخ المفيد قوله: " واتفقت الإمامية على أن رسول الله يشفع يوم القيامة لجماعة من مرتكبي الكبائر من أمته، وأن أمير المؤمنين– عليه السلام– يشفع في أصحاب الذنوب من شيعته، وأن أئمة آل محمد – عليهم السلام–يشفعون كذلك، وينحي الله بشفاعتهم كثيرًا من الخاطئين، ووافقهم على شفاعة الرسول - صلى الله عليه وسلم-... . جماعة من أصحاب الحديث، وأجمعت المعتزلة على خلاف ذلك وزعمت أن شفاعة رسول الله . صلى الله عليه وسلم . للمطيعين دون العاصين وأنه لا يشفع في مستحق العقاب من الخلق أجمعين. "(1)، ومما تجدر الإشارة إليه أن الشيعة إنَّما يقولون هذا" بالنسبة لعلي وأولاده وذلك أن عليًّا، وأولاده من الأئمة ما هم إلا استمرار للنبي، وأن عصمتهم، وسموهم الروحي هما اللذان بوأهم هذا المقام"(2).

ومن هنا فإن الشيعة الإمامية قد وضعوا الشفاعة ونصبوها للإمام علي وآل البيت، وهذا افتراء وكذب على آل البيت، وهم من هذا كله براء.

---

(1) أوائل المقالات في المذاهب والمختارات، صـ٤٧، لشيخ الطائفة الإمامية ومفيد الصناعة الفقهية أبي عبد الله محمد ابن محمد ابن النعمان العكبري البغدادي، الملقب بالشيخ المفيد (المتوفى سنة ١٣٧٢هـ، ١٩١٣ م مؤسسة مطالعات إسلامي.

(2) الصلة بين التصوف والتشيع، د/مصطفى الشيبي، صـ ٣٩٩، دار المعارف بمصر الطبعة الثانية.

المبحث الثاني
الشفاعة عند المعتزلة

توطئة:

من المعروف أن فرقة المعتزلة لها أصول خمسة وهي (التوحيد والعدل، والقول بالمنزلة بين المنزلتين والوعد والوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، فهذه الأصول قد بنوا مذهبهم عليها ولا يحيدون عنها قدر أنملة، ومن ثم فهم يستندون عليها في أكثر مسائلهم باعتبار أنها بمثابة أعمدة راسخة في مذهبهم الاعتزالي، ومن القضايا التي يثبتوها لبعض الناس دون بعض (قضية الشفاعة في الآخرة) بناء على أن مرتكب الكبائر إذ لم يتب ومات على ذلك فلن ينال من شفاعة النبي محمد – صلى الله عليه وسلم–

المطلب الأول

عرض أقوالهم في الشفاعة

المعتزلة قد "أثبتتوا أصل الشفاعة"[١]، لكنهم أثبتوا بعض أنواعها وأنكروا البعض الآخر، قال ابن بطال- رحمه الله-: "سلم بعض المعتزلة وقوع الشفاعة لكن خصوها بصاحب الكبيرة الذي تاب منها وبصاحب الصغيرة الذي مات مصرًا عليه"[٢].

فالمعتزلة يثبتون الشفاعة لأهل الكبائر بشرط التوبة من الكبيرة قبل موته، وقال القاضي عياض: " أثبتت المعتزلة الشفاعة العامة في الإراحة من كرب الموقف وهي الخاصة بنبينا والشفاعة في رفع الدرجات وأنكرت ما عداهما"[٣]. وكلام القاضي عياض يبين أن فرقة المعتزلة تجيز الشفاعة العامة وهي خاصة بنبينا محمد- صلى الله عليه وسلم-، وكلامهم في إثبات الشفاعة للبعض، ونفيها عن البعض مبني على أن من دخل في النار لا يمكن أن يخرج منها فالشفاعة لا تكون لهؤلاء.

قال ابن حزم: " أنكرها قوم وهم المعتزلة والخوارج، وكل من تبع ألا يخرج أحد من النار بعد دخوله فيها"[٤]، وعلى ذلك فالمعتزلة لم ينكروها جملة، وإنَّما قالوا" إن الشفاعة ليس إلا في المحسنين فقط "[٥].

---

(١) شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار (٦٨٨).

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (٤٢٠/١١) الناشر: دار المعرفة - بيروت، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب.

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري (٤٢٨/١١).

(٤) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٥٢/٤).

(٥) المرجع السابق (٥٤/٤).

ومن هنا فالمعتزلة جعلوا الشفاعة للمحسنين من الأمة، أما أهل الكبائر فنجد أن تيار الاعتزال قد اختلف في هذه المسألة ما بين مثبت وناف.

قال الأشعري: " اختلفوا في شفاعة رسول الله - صلى الله عليه وسلم- هل هي لأهل الكبائر؟ أنكرت المعتزلة ذلك وقالت بإنكاره، وقال بعضهم: الشفاعة من النبي - صلى الله عليه وسلم- للمؤمنين أن يزادوا في منازلهم من باب التفضل"(١)، فالمعتزلة يجعلون شفاعة النبي من باب الزيادة والتفضل بل لزيادة الثواب كما قال صاحب المواقف: "وقالت المعتزلة: إنَّما هي لزيادة الثواب لا لدرء العقاب لقوله– تعالى– { وَٱتَّقُواْ يَوۡمًا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ وَلَا يُؤۡخَذُ مِنۡهَا عَدۡلٞ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ }، ولا يقبل منها عدل ولا تنفعها شفاعة، وهو عام في شفاعة النبي وغيره"(٢).

هذا، ومن يقرأ كتب المعتزلة أنفسهم سيجد أنهم يثبتون الشفاعة للنبي - صلى الله عليه وسلم- وهذا لا خلاف فيه، وعلى رأسهم القاضي عبد الجبار المعتزلي الذي قال: " وجملة القول في ذلك هو أنه لا خلاف بين الأمة في أن شفاعة النبي - صلى الله عليه وسلم- ثابتة للأمة وإنَّما الخلاف في أنها تثبت لمن؟ ثم قال شفاعة الفساق الذين ماتوا على الفسوق ولن يتوبوا يتنزل منزل الشفاعة لمن قتل ولد الغير وترصد للآخر حتى يقتله، فكما أن ذلك يقبح فكذلك هاهنا"(٣).

وقد ذكر الإمام الباقلاني أقوال المعتزلة في كتابه التمهيد فقال– رحمه الله–: " وَقد افْتَرَقت الْمُعْتَزلَة فريقين، فَأنْكر فريق مِنْهُم الشَّفَاعَة جملَة وَحمل نَفسه على جحد الْأَخْبَار ورد الْقُرْآن وَقَالَ الْفَرِيق الآخر إِن للأنبياء وَالْمَلَائِكَة شَفَاعَة إِلَّا أَنَّهَا

---

(١) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين (٤٧٤).

(٢) كتاب المواقف، عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو الفضل، عضد الدين الإيجي (المتوفى: ٧٥٦هـ) (٥٠٨/٣)، الناشر: دار الجيل– بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة.

(٣) شرح الأصول الخمسة (٦٨٧– ٦٨٩).

تشفع لثَلَاثَ فرق من النَّاس الْمُؤمنِينَ، ففريق من أهل الشَّفَاعَة هم أَصْحَاب الصَّغَائِر الَّذين واقعوها مَعَ مجانبة الْكَبَائِر، والفريق الآخر أَصْحَاب الْكَبَائِر الَّذين تَابُوا مِنْهَا وندموا عَلَيْهَا، والفريق الآخر هم الْمُؤْمِنُونَ الَّذين لَا ذَنْب لَهُم أصلاً فَتكون شَفَاعَة الْأَنْبِيَاء وَالْمَلَائِكَة فيهم شَفَاعَة فِي الزِّيَادَة لَهُم من النَّعيم على قدر مَا يسْتَحقُّونَ بأعمالهم فَأَما الشَّفَاعَة فِي صَاحب كَبِيرَة إِذا مَاتَ مصرا عَلَيْهَا فَإِنَّهَا بَاطِلَة"[١].

وعليه فالمعتزلة ينفون الشفاعة لأهل الكبائر الذين لم يتوبوا وماتوا على ذلك، وهي على زعمهم باطلة، وفي الوقت نفسه أثبتوا الشفاعة للأنبياء والصالحين ولكنها خاصة بالصغائر..

(١) تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل، القاضي أبو بكر الباقلاني صـ٤٢٧.

المطلب الثاني

أدلة المعتزلة على ما ذهبوا إليه

فرقة المعتزلة من الفرق الكلامية التي تقدم العقل على النقل في مسائلهم الكلامية، وقد استدلوا على انكار الشفاعة لأهل الكبائر بعدة أدلة من القرآن الكريم سنبينها فيما يلي.

يقول الفخر الرازي- رحمه الله-: "استدلت المعتزلة على إنكار الشفاعة لأهل الكبائر بوجوه منها:

الأول: قـول الله -تعـالى-: {وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ وَلَا يُؤۡخَذُ مِنۡهَا عَدۡلٞ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ }[1] قالوا إنها تدل على نفي الشفاعة من ثلاثة أوجه:

١ـ قوله-تعالى-: {لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا } ولو أثرت الشفاعة في إسقاط العقاب لكان قد أجزت نفس عن نفس شيئا"[2].

٢ ـ قوله -تعالى-: {وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ } وهذه نكرة في سياق النفي فتعم جميع أنواع الشفاعة.

٣- قوله -تعالى-: {وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ } ولو كان محمد -صلى الله عليه وسلم - شفيعًا لأحد من العصاة لكان ناصرًا له، وذلك على خلاف الآية.

والثاني: قوله -تعالى-: {مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ حَمِيمٖ وَلَا شَفِيعٖ يُطَاعُ }[3] فبين أنه ليس لهم قريب ينفعهم، ولا شفيع يطاع فيهم فتقبل شفاعته"[4].

والثالث: قوله -تعالى-: {مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خُلَّةٞ وَلَا شَفَٰعَةٞۗ }[5]. قالوا ظاهر الآية يقتضي نفي الشفاعات بأسرها. "[6].

---

(١) سورة البقرة آية: ٤٨.

(٢) مفاتيح الغيب، للرازي (٤٩٦/٣).

(٣) سورة غافر من الآية: ١٨.

(٤) مفاتيح الغيب، للرازي (٥٠٥/٢٧).

(٥) سورة غافر من الآية: ١٨.

(٦) مفاتيح الغيب، للرازي (٤٩٦/٣).

والرابع: قوله –تعالى-: {وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ }[(1)]، ولو كان الرسول يشفع للفاسق من أمته لوصفوا بأنهم منصورون؛ لأنه إذا تخلص بسبب شفاعة الرسول من العذاب فقد بلغ الرسول النهاية في نصرته. [(2)]

والخامس: قوله–تعالى-: {وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ }[(3)] "قالوا إن الشفاعة في الآخرة لا تكون لأهل الكبائر؛ لأنه لا يقال في أهل الكبائر إن الله يرتضيهم"[(4)].

والسادس: قوله–تعالى-: {فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ }[(5)]ولو أثرت الشفاعة في إسقاط العقاب لكانت الشفاعة قد تنفعهم وذلك ضد الآية. "[(6)]

والسابع: قالوا" إن الأمة مجمعة على أنه ينبغي أن نرغب إلى الله –تعالى– في أن يجعلنا من أهل شفاعته- عليه السلام- ويقولون في جملة أدعيتهم: واجعلنا من أهل شفاعته، فهل كان المستحق للشفاعة هو الذي خرج من الدنيا مصرًا على الكبائر"[(7)].

والثامن: قوله–تعالى-: {وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ﴿١٤﴾ يَصْلَوْنَهَا يَوْمَ ٱلدِّينِ ﴿١٥﴾ وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَآئِبِينَ }[(8)]، يدل على أن كل الفجار يدخلون النار وأنهم لا يغيبون عنها وإذا ثبت أنهم لا يغيبون عنها ثبت أنهم لا يخرجون منها، وإذا كان كذلك لم يكن للشفاعة أثر لا في العفو عن العقاب ولا في الإخراج من النار بعد الإدخال فيها.[(9)]

---

(١) سورة البقرة من الآية: ٢٧٠.

(٢) مفاتيح الغيب، للرازي (٣/٤٩٦).

(٣) سورة الأنبياء، من الآية: ٢٨.

(٤) مفاتيح الغيب، للرازي (٢٢/١٣٤).

(٥) سورة المدثر آية: ٤٨.

(٦) مفاتيح الغيب، للرازي (٢٢/١٣٤).

(٧) مفاتيح الغيب، للرازي (٣/٤٩٧)

(٨) سورة الانفطار الآيات: ١٤ ـ ١٦.

(٩) مفاتيح الغيب، للرازي (٣/٤٩٧)

والتاسع: قوله–تعالى–: {يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ}[1]" فنفي الشفاعة عمن لم يأذن في شفاعته، وكذا قوله: {مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ}[2] "وكذا قوله –تعالى– {لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَقَالَ صَوَابًا}[3]" وإنه –تعالى– لم يأذن في الشفاعة في حق أصحاب الكبائر؛ لأن هذا الإذن لو عرف لعرف إما بالعقل أو بالنقل، أما العقل فلا مجال له فيه، وأما النقل فإما بالتواتر أو بالآحاد، والآحاد لا مجال له فيه؛ لأن رواية الآحاد لا تفيد إلا الظن والمسألة علمية، والتمسك في المطالب العلمية بالدلائل الظنية غير جائز"[4].

وأما بالتواتر فباطل؛ لأنه لو حصل ذلك لعرفه جمهور المسلمين ولو كان كذلك لما أنكروا هذه الشفاعة، فحيث أطبق الأكثرون على الإنكار علمنا أنه لم يوجد هذا الإذن. [5]

والعاشر: قوله –تعالى–: {ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَىْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا فَٱغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا۟ وَٱتَّبَعُوا۟ سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ}[6] ولو كانت الشفاعة حاصلة للفاسق لم يكن لتقييدها بالتوبة ومتابعة السبيل معنى[7].

وعليه نرى أن المعتزلة قد فهموا من هذه الآيات سالفة الذكر أن الشفاعة لأهل الكبائر ممتنعة وليست جائزة، وهذا ما فهموه من النصوص على وفق

---

(١) سورة يونس من الآية: ٣.

(٢) سورة البقرة من الآية: ٢٥٥.

(٣) سورة النبأ من الآية: ٣٨.

(٤) مفاتيح الغيب، للرازي (٤٩٧/٣)

(٥) المصدر السابق (٤٩٧/٣).

(٦) سورة غافر آية: ٧.

(٧) مفاتيح الغيب، للرازي (٤٩٧/٣)

اصولهم المعروفة؛ لأنهم كانوا يقدمون العقل على النقل في كثير من مسائلهم الكلامية، ومن هنا فهذه الفرقة بعد ما استدلت على إنكار الشفاعة لأهل الكبائر من القرآن الكريم فقد استدلوا على إنكارها لأهل الكبائر بالأخبار والأحاديث عن الرسول - صلى الله عليه وسلم- وهذا ما سنبينه في السطور التالية:

الأدلة من السنة النبوية على إنكار الشفاعة لأهل الكبائر عند المعتزلة:

الدليل الأول ما جاء في صحيح الإمام مسلم من حديث عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ - صلى الله عليه وسلم- أَتَى الْمَقْبُرَةَ، فَقَالَ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ، وَدِدْتُ أَنَّا قَدْ رَأَيْنَا إِخْوَانَنَا» قَالُوا: أَوَلَسْنَا إِخْوَانَكَ؟ يَا رَسُولَ اللهِ قَالَ: «أَنْتُمْ أَصْحَابِي وَإِخْوَانُنَا الَّذِينَ لَمْ يَأْتُوا بَعْدُ» فَقَالُوا: كَيْفَ تَعْرِفُ مَنْ لَمْ يَأْتِ بَعْدُ مِنْ أُمَّتِكَ؟ يَا رَسُولَ اللهِ فَقَالَ: «أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا لَهُ خَيْلٌ غُرٌّ مُحَجَّلَةٌ بَيْنَ ظَهْرَيْ خَيْلٍ دُهْمٍ بُهْمٍ أَلَا يَعْرِفُ خَيْلَهُ؟ » قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ قَالَ: " فَإِنَّهُمْ يَأْتُونَ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنَ الْوُضُوءِ، وَأَنَا فَرَطُهُمْ عَلَى الْحَوْضِ أَلَا لَيُذَادَنَّ رِجَالٌ عَنْ حَوْضِي كَمَا يُذَادُ الْبَعِيرُ الضَّالُّ أُنَادِيهِمْ أَلَا هَلُمَّ فَيُقَالُ: إِنَّهُمْ قَدْ بَدَّلُوا بَعْدَكَ فَأَقُولُ سُحْقًا سُحْقًا[(١)].

قال الفخر الرازي حاكيًا كلام المعتزلة "إنه لو كان شفيعا لهم لم يكن لقوله صلى الله عليه وسلم سحقا سحقا معنى؛ لأن الشفيع لا يقول ذلك، وكيف يجوز أن يكون شفيعًا لهم في الخلاص من العقاب الدائم وهو يمنعهم شربة ماء[(٢)].

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء، ١١٨/١، حديث رقم ٢٤٩، وأبو داود في سننه، كتاب الجنائز، بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا زَارَ الْقُبُورَ أَوْ مَرَّ بِهَا، ٢١٩/٣، حديث رقم ٣٢٣٧، والنسائي في سننه، كتاب الطهارة، باب حلية الوضوء، ٩٣/١، حديث رقم ١٥٠، وابن ماجة في سننه، كتاب الزهد، باب ذكر الحوض، ١٤٣٩/٢، حديث رقم ٤٣٠٦، أربعتهم (مسلم، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجة) من حديث أبي هريرة أبو داود مختصرا، والباقون بلفظه.

(٢) ينظر: تفسير الرازي: ٣/ ٤٩٨.

ومن هنا فالمعتزلة لم يجوزوا الشفاعة بناء على كلام النبي لأهل الكبائر سحقًا أي بعدًا فكيف يكون شفيعًا لهم إذن؟

الدليل الثاني حديث سيدنا جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، أَنَّ النَّبِيَّ - صلى الله عليه وسلم- قَالَ لِكَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ: "أَعَاذَكَ اللهُ مِنْ إِمَارَةِ السُّفَهَاءِ"، قَالَ: وَمَا إِمَارَةُ السُّفَهَاءِ؟، قَالَ: "أُمَرَاءُ يَكُونُونَ بَعْدِي، لَا يَقْتَدُونَ بِهَدْيِي، وَلَا يَسْتَنُّونَ بِسُنَّتِي، فَمَنْ صَدَّقَهُمْ بِكَذِبِهِمْ، وَأَعَانَهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ، فَأُولَئِكَ لَيْسُوا مِنِّي، وَلَسْتُ مِنْهُمْ، وَلَا يَرِدُوا عَلَيَّ حَوْضِي، وَمَنْ لَمْ يُصَدِّقْهُمْ بِكَذِبِهِمْ، وَلَمْ يُعِنْهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ، فَأُولَئِكَ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُمْ، وَسَيَرِدُوا عَلَيَّ حَوْضِي. يَا كَعْبُ بْنَ عُجْرَةَ، الصَّوْمُ جُنَّةٌ، وَالصَّدَقَةُ تُطْفِئُ الْخَطِيئَةَ، وَالصَّلَاةُ قُرْبَانٌ – أَوْ قَالَ: بُرْهَانٌ – يَا كَعْبُ بْنَ عُجْرَةَ، إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ لَحْمٌ نَبَتَ مِنْ سُحْتٍ النَّارُ، أَوْلَى بِهِ. يَا كَعْبُ بْنَ عُجْرَةَ، النَّاسُ غَادِيَانِ: فَمُبْتَاعٌ نَفْسَهُ فَمُعْتِقُهَا، وَبَائِعٌ نَفْسَهُ فَمُوبِقُهَا"(١).

قال الفخر الرازي" والاستدلال بهذا الحديث من ثلاثة أوجه:

الأول: أنه إذا لم يكن من النبي ولا النبي منه فكيف يشفع له،

والثاني: قوله: «لم يرد على الحوض» دليل على نفي الشفاعة لأنه إذا منع من الوصول إلى الرسول حتى لا يرد علي الحوض فبأن يمتنع الرسول من خلاصه من العقاب أولى.

والثالث: أن قوله: «لا يدخل الجنة لحم نبت من السحت» صريح في أنه لا أثر للشفاعة في حق صاحب الكبيرة. (٢)

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده، ٣٣٢/٢٢، حديث رقم ١٤٤٤١، وابن حبان كما في الإحسان، كتاب السير، باب في الخلافة والإمارة، ٣٧٢/١٠، رقم ٤٥١٤، والحاكم في المستدرك، كتاب الفتن والملاحم، ٤٦٨/٤، حديث رقم ٨٣٠٢، ثلاثتهم (أحمد وابن والحاكم) من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظه، وقال الحاكم: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ، ووافقه الذهبي في التلخيص.

(٢) مفاتيح الغيب، للرازي (٤٩٨/٣).

والرابع: عن أبي هريرة قال ‰: ((لَا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ شَاةٌ لَهَا ثُغَاءٌ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَغِثْنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا، قَدْ أَبْلَغْتُكَ)) [1]

قال الفخر الرازي: "وهذا صريح في المطلوب؛ لأنه إذا لم يملك له من الله شيئا فليس له في الشفاعة نصيب"[2].

وخلاصة القول إن فرقة المعتزلة قد أوردوا هذه الأحاديث من أجل إنكار الشفاعة لأهل الكبائر إذا لم يتوبوا قبل موتهم، وبالتالي فإنه مخلد في النار ولا يخرج منها أبدًا، وعليه فلا بُدَّ من تفنيد هذه الاستدلالات التي استدل بها المعتزلة على إنكار الشفاعة لأهل الكبائر الذين لم يتوبوا قبل موتهم، وهل هذه الأدلة التي ساقوها قطعية الثبوت أم هي أخبار آحاد بينما خبر الآحاد لا يمكن أن نأخذ به في مجال العقائد خاصة أمور الآخرة؟ كما هو المقرر عندهم في مذهبهم، وهذا ما سنبينه في المطلب التالي.

---

(١) سبق تخريجه في الحديث رقم (٣).

(٢) مفاتيح الغيب، للرازي(٣/٤٩٨).

المطلب الثالث

الرد على المعتزلة ونقض أدلتهم

معلوم أن الشفاعة ثابتة للمؤمنين طائعهم وعاصيهم لكل منهم نصيب وهذا ثابت في الكتاب والسنة المطهرة الشريفة "فهي ثابتة في القرآن الكريم لأهل الكبائر، وهذا من فضل الله –تعالى– على الناس أن جعل الشفاعة للمذنبين من أمة محمد– صلى الله عليه وسلم– ولقد قيض الله –تعالى– لنا علماء أجلاء وقفوا ضد ما ذهب إليه فرقة المعتزلة ومن هؤلاء الأعلام الإمام القرطبي فهو يفسر الآيات ويبين المقصود منها فهو يرى أن الشفاعة في الآيات السابقة " ليست هذه الآيات عامة في كل ظالم والعموم لا صيغة له فلا تعم هذه الآيات كل من يعمل سوءا وكل نفس، وإنَّما المراد بها الكافرون دون المؤمنين، بدليل الأخبار الواردة في ذلك وأيضًا فإن الله –تعالى– أثبت شفاعة لأقوام ونفاها عن أقوام"[١].

ثم يعرض الإمام الأشعري اعتراضا مفاده" إذا كانوا موعودين بالجنة وبها مبشرين، والله –تعالى– لا يخلف وعده فما معنى الشفاعة لقوم لا يجوز عندكم أن لا يدخلهم الله جناته؟ ومن قولكم إنهم قد استحقوها على الله – عز وجل–"[٢].

ويمكننا أن نجيب على المعتزلة من عدة وجوه:

الوجه الأول في قول الله –تعالى–: {وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ}[٣] يراد بالنفس هنا، كما قال القرطبي:" النفس الكافرة لا كل نفس. ونحن وإن قلنا بعموم العذاب لكل ظالم عاص فلا نقول إنهم مخلدون فيها بدليل الأخبار التي رويناها، وبدليل قوله: {وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ}[٤] وَقَوْلِهِ "{إِنَّهُۥ لَا

---

(١) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (٣٧٩/١).

(٢) الإبانة عن أصول الديانة، الأشعري صـ٢٤٢.

(٣) سورة البقرة من الآية: ٤٨.

(٤) سورة النساء من الآية: ٤٨

يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوۡحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ }[1]، ومن هنا فشفاعة النبي– صلى الله عليه وسلم–لأهل الكبائر ثابتة خلافًا لكلام المعتزلة القائلين بأنها للتائبين فقط، أما المذنبين الذين لم يتوبوا فإنهم لم ينالوا منها شيئا.

قال الإمام الذهبي: " فلا نقول بتخليد فساق المسلمين في النار كما قالته المعتزلة والخوارج، وردوا أحاديث الرجاء، ولا نقول بسلامة المسلم المصر على الكبائر، كالقتل والظلم وقطع الطريق والزنا والربا أو غير ذلك كما قالته المرجئة وردت أحاديث الوعيد، بل نؤمن أن الله –تعالى– يخرج من النار من في قلبه أدنى وزن ذرةٍ من إيمان برحمته وكرمه وشفاعة نبيه صلى الله هعليه وسلم، وغير ذلك. فشفاعته لأهل الكبائر من أمته، وشفاعته نائلةٌ من مات يشهد أن لا إله إلا الله.

فمن رد شفاعته ورد أحاديثها جهلًا منه، فهو ضالٌ جاهل قد ظن أنها أخبار آحاد، وليس الأمر كذلك، بل هي من المتواتر القطعي[2].

<u>الوجه الثاني في قول الله –تعالى–:</u> {لَا يَسۡبِقُونَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ وَهُم بِأَمۡرِهِۦ يَعۡمَلُونَ ۝٢٧ يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡ وَلَا يَشۡفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرۡتَضَىٰ وَهُم مِّنۡ خَشۡيَتِهِۦ مُشۡفِقُونَ }[3] فنجد أن الإمام الزمخشري– رحمه الله– بعد أن يثبت العظمة للخالق يقول " الشفاعة لا تكون إلا في زيادة التفضل[4]، وهذا على خلاف المعتزلة الذين يجعلون الشفاعة لأهل الكبائر من باب الاستحالة لكن الزمخشري وهو معتزلي

(١) سورة يوسف من الآية: ٨٧، ويراجع: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٣٧٩/١).

(٢) إثبات الشفاعة، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) صـ٢٠، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، الناشر: أضواء السلف، الطبعة: الأولى١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

(٣) سورة، الأنبياء من الآية: ٤٨

(٤)الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) (٤/ ١٥٨) الناشر: دار الكتاب العربي –بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧ هـ

يخالفهم في هذه المسألة ويجعل الشفاعة لأهل الكبائر من باب الفضل وليس من باب العدل كما يدعي المعتزلة.

كما نجد الإمام الباقلاني يبين المعنى المراد من قول الله –تعالى–: {وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ} قيل لَهُم مَعْنَاهُ وَلَا يشفعون إِلَّا لمن رَضِي الله –سُبْحَانَهُ– أَن يشفعوا وَأذن فِيهِ وَلم يرد بذلك أَنهم لَا يشفعون إِلَّا لمن رَضِي عمله؛ لِأَن من رَضِي الله سَائِر عمله لَا يحْتَاج إِلَى الشَّفَاعَة، وَيحْتَمل أَيْضا أَن يكون أَرَادَ أَنهم لَا يشفعون إِلَّا لمن ارتضى عمله الَّذِي هُوَ غير ذَنبه الَّذِي يسْتَوْجب بِهِ الْعقَاب فَكَأَنَّهُ قَالَ لَا يشفعون إِلَّا لمن مَعَه عمل مرتضى وَالْفَاسِق مَعَه طاعات وبر وَقرب وتصديق وتوحيد وَذَلِكَ أجمع مرتضى مِنْهُ وَإِنَّما تدل هَذِه الْآيَة على أَنه لَا شَفَاعَة لكَافِر؛ لِأَن الْكَافِر لَا طَاعَة مَعَه"[1]، وهذا المعنى يقصد به الأعمال التي يتقرب بها الإنسان بخلاف الذنوب هذا ما بينه الإمام الباقلاني في كتابه الإنصاف ومن ثم فالشفاعة لهم من باب الفضل أما الكافر لا شفاعة له، وعلى هذا" فصح أن لا شفاعة لهم لأجل كفرهم، وصارت في النار، وجدًا لهم لأجل كفرهم وصارت الآية إلى آخره حجة عليهم، إلا أن الله –تعالى– أخبر أن ثم شفاعة، وأنتم تقولون أن لا شفاعة؛ غير أنه –تعالى– أخبر أنها لا تنفع للكافرين، فدل على أنها تنفع المؤمنين[2]، ومع ذلك فهم يتمسكون بعموم اللفظ لا بخصوص السبب كما قال الإمام الألوسي "وتمسك المعتزلة بعموم الآية، على نفي الشفاعة لأهل الكبائر– وكون الخطاب للكفار والآية نازلة فيهم– لا يدفع العموم المستفاد من اللفظ[3]، وهنا نرى صاحب مفاتيح الغيب يجيب بقوله: " هب أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص

(١) الإنصاف، للباقلاني، صـ ٤٢٣.

(٢) المصدر السابق، صـ٦٨.

(٣) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى:١٢٧٠هـ)(١/٢٥٣) تحقيق: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.

السبب إلا أن تخصيص مثل هذا العام بذلك السبب المخصوص يكفي فيه أدنى دليل، فإذا قامت الدلائل الدالة على وجود الشفاعة وجب المصير إلى تخصيصها"[١].

وهي خاصة بالمذنبين من أمة محمد - صلى الله عليه وسلم-، وهذا فيه إشارة إلى أن مواقف القيامة فيه سعة وطول، وإلى هذه الإشارة قال صاحب المواقف" وأجيب بالتخصيص من وجهين، الأول بحسب المكان والزمان فإن مواقف القيامة ومقدار زمانها فيها سعة وطول، ولعل هذه الحالة في ابتداء وقوعها وشدته ثم يأذن بالشفاعة، ولقوله –تعالى–{وَٱسۡتَغۡفِرۡ لِذَنۢبِكَ وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِۗ}[٢] أي ولذنب المؤمنين لدلالة القرينة السابقة، وهي ذكر الذنب وسيأتيك في بيان حقيقة الإيمان أن مرتكب الكبيرة مؤمن، وطلب المغفرة لذنب المؤمن شفاعة له في إسقاط عقابه عنه "[٣].

<u>**الوجه الثالث قول الله –تعالى–:**</u> {مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ حَمِيمٖ وَلَا شَفِيعٖ يُطَاعُ}[٤]، فالمعتزلة تمسكوا بالآية بنفي حصول الشفاعة فوجب أن لا تحصل لهم وعلى هذا فالشفاعة لا تقع لهم كما سبق وأن وضحنا ذلك، ويجيب الرازي قائلًا: " إنه –تعالى– نفى أن يحصل لهم شفيع يطاع وهذا لا يدل على نفي الشفيع، ألا ترى أنك إذا قلت ما عندي كتاب يباع فهذا يقتضي نفي كتاب يباع ولا يقتضي نفي الكتاب وقالت العرب: ولا ترى الضب بها ينجحر "ولفظ الطاعة يقتضي حصول المرتبة، فهذا يدل على أنه ليس لهم يوم القيامة شفيع يطيعه الله؛ لأنه ليس في الوجود أحد أعلى حالاً من الله –تعالى– حتى يقال إن الله يطيعه"[٥].

---

(١) مفاتيح الغيب للرازي (٥٠٣/٣).

(٢) سورة محمد من الآية: ١٩.

(٣) المواقف، للإيجي (٨٠٩/٣).

(٤) سورة غافر من الآية: ١٨.

(٥) مفاتيح الغيب للرازي (٥٠٣/٢٧، ٥٠٤).

وقد فنَّد الإمام الباقلاني كلام المعتزلة بقوله "فَيُقَال لَهُم أما الشَّفَاعَة لِلْفَرِيقَيْنِ الْأَوَّلين لَا معنى لَهَا؛ لِأَنَّهَا شَفَاعَة إِلَى الله فِي أَن لَا يظلم وَلَا يجور على عباده بعقاب غير مُسْتَحقّ لِأَن صَاحب الصَّغِيرَة غير مُسْتَحقّ للعذاب إِذا فعلهَا مَعَ مجانبة الْكَبَائِر عنْدكُمْ وعَلى أصولكم وَكَذَلِكَ التائب من الْكَبِيرَة قد أَزَال عَن نَفسه الْعقَاب بتوبته وَصَارَ عِقَابه عَلَيْهَا مَعَ التَّوْبَة ظلمًا قبيحًا، فَلَا معنى للشفاعة فِيمَن هَذِه حَاله فَأَما الشَّفَاعَة للسالم من كل الذُّنُوب فِي أَن يُزَاد على قدر مَا يسْتَحقّهُ فَإِنَّهَا خلاف الشَّفَاعَة المروية عَن النَّبِي، وَلِأَن ذَلِك لم يذكر فِي شَيْء من الْأَخْبَار وَكَذَلِكَ هِيَ مُخَالفَة لِلْقُرْآنِ؛ لِأَن الشَّفَاعَة الَّتِي ذكرهَا الله سُبْحَانَهُ عَن الْمَلَائِكَة إِنَّما هِيَ شَفَاعَة فِي الغفران للَّذين تَابُوا من الْكفْر وَالظُّلم؛ لِأَن يقيهم السَّيِّئَات وَلَيْسَ فِيهَا ذكر الزِّيَادَة فِي النَّعيم، وَلَوْلَا العناد والميل إِلَى سَبِيل الضَّالّين ووساوس المردة وَالشَّيَاطِين لم يعدلُوا عَن إِثْبَات الشَّفَاعَة الْمَذْكُورَة فِي نَص الْكتاب والمأثورة فِي الْأَخْبَار إِلَى الترهات وَطَرِيق التأويلات وتلفيق الْجَهْل والضلالات، وَيُقَال لَهُم لَيْسَ الْكَلَام بَين الْأمة فِي الزِّيَادَة على قدر الثَّوَاب، وإِنَّما الْكَلَام فِي الشَّفَاعَة الَّتِي جَاءَت بهَا الْأَخْبَار وَالْقُرْآن، فَهَل لَهَا عنْدكُمْ معنى أم لَا فَإِن قَالُوا لَا صَارُوا إِلَى جحد الْقُرْآن وَالرِّوَايَات وسألناهم على حد مَا تقدم، وَإِن أثبتوها وتأولوها على بعض مَا تقدم كلمناهم بِمَا سلف وَلَا جَوَاب لَهُم عَن شَيْء منه" (١).

ومن هنا فالإمام الباقلاني- رحمه الله- قد أثبت الشفاعة للمذنبين بخلاف المعتزلة الذين أنكروها، وقد أوَّلوا الآيات القرآنية على حسب أهدافهم.

<u>الوجه الرابع قول الله -تعالى-:</u> {مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خُلَّةٞ وَلَا شَفَٰعَةٞۗ وَٱلۡكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ }(٢)، قال الإمام الطاهر بن عاشور: "والشفاعة المنفية هنا مراد بها الشفاعة التي لا يسع المشفوع إليه ردها، فلا يعارض ما ورد من

(١) التمهيد (٤٢٨).

(٢) سورة البقرة من الآية: ٢٥٤.

شفاعة النبي - صلى الله عليه وسلم- في الأحاديث الصحيحة؛ لأن تلك كرامة أكرمه الله–تعالى– بها وأذن له فيها" [1]، فالشفاعة ثابتة للرسول - صلى الله عليه وسلم- بالآيات المشهورة وكذا الأحاديث القطعية التي بلغت في جملتها حد التواتر.

وأما الوجه الخامس: وهو قوله: {وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ}[2] قال الفخر الرزي: "فالجواب عنه أنه نقيض لقولنا: للظالمين أنصار وهذه موجبة كلية فقوله: {وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ} سالبة جزئية فيكون مدلوله سلب العموم، وسلب العموم لا يفيد عموم السلب[3].

ومن هنا فـ(ما) نافية فأصبحت القضية سالبة جزئية، فالسلب هنا عن البعض، وإثباته للبعض وهي تستغرق المحمول لا الموضوع كما هو معروف عند المناطقة.

وأما الوجه السادس: وهو قول المسلمين (اللهم اجعلنا من أهل شفاعة محمد - صلى الله عليه وسلم-)

قال الفخر الرازي: " فالجواب عنه أن عندنا تأثير الشفاعة في جلب أمر مطلوب وأعني به القدر المشترك بين جلب المنافع الزائدة على قدر الاستحقاق ودفع المضار المستحقة على المعاصي، وذلك القدر المشترك لا يتوقف على كون العبد عاصيًا فاندفع السؤال "[4].

---

(١) التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: ١٣٩٣هـ) (١٦/٣) الناشر: الدار التونسية للنشر – تونس، سنة النشر: ١٩٨٤ هـ

(٢) سورة البقرة من الآية: ٢٧٠

(٣) مفاتيح الغيب، للرازي (٥٠٣/٣).

(٤) مفاتيح الغيب، للرازي (٥٠٤/٣).

وأما الوجه السابع: وهو قول المعتزلة" لم يوجد ما يدل على إذن الله – عز وجل– في الشفاعة لأصحاب الكبائر، فجوابه أن هذا ممنوع والدليل عليه ما أوردنا من الدلائل الدالة على حصول هذه الشفاعة[١].

وقال القرطبي: "فإن قالوا جميع الأمة يرغبون في شفاعة النبي - صلى الله عليه وسلم- فلو كانت لأهل الكبائر خاصة بطل سؤالهم. قلنا: إنَّما يطلب كل مسلم شفاعة الرسول ويرغب إلى الله في أن تناله لاعتقاده أنه غير سالم من الذنوب ولا قاسم لله –سبحانه– بكل ما افترض عليه بل كل واحد معترف على نفسه بالنقص، فهو لذلك يخاف العقاب ويرجو النجاة"[٢] ومن هنا فالإمام القرطبي ينفي كلامهم هذا؛ لأن هذه الدعوى تتعارض مع الآيات القرآنية، وكذا الأحاديث الصحيحة التي تثبت الشفاعة للمذنبين، وهذا من فضل الله –تعالى– على البشر عامة وعلى أمة محمد- صلى الله عليه وسلم- على وجه الخصوص.

وأما الوجه الثامنوهي الأحاديث التي أوردها المعتزلة في إنكار الشفاعة كما قال الفخر الرازي: "وأما الأحاديث فهي دالة على أن محمدا - صلى الله عليه وسلم- لا يشفع لبعض الناس ولا يشفع في بعض مواطن القيامة، وذلك لا يدل على أنه لا يشفع لأحد البتة من أصحاب الكبائر، ولا أنه يمتنع من الشفاعة في جميع المواطن[٣].

والجــواب: وهو أنه –تعالى– بين أن أحدا من الشافعين لا يشفع إلا بإذن الله، فلعل الرسول لم يكن مأذونًا في بعض المواضع وبعض الأوقات، فلا يشفع في ذلك المكان ولا في ذلك الزمان، ثم يصير مأذونًا في موضع آخر وفي وقت آخر في الشفاعة فيشفع هناك"[٤].

---

(١) المصدر السابق (٥٠٤/٣).
(٢) تفسير القرطبي (٣٨٠/١)
(٣) مفاتيح الغيب (٥٠٤/٣)
(٤) المصدر السابق نفسه (٥٠٤/٣)

ومن هنا فإن الشفاعة للمذنبين من أمة محمد- صلى الله عليه وسلم-، ودخول الجنة بفضل من الله ومنه لا يستطيع أحد أن يتأله على الله –تعالى– فيدخل أهل الجنة النار، ويدخل أهل النار الجنة كل ذلك واقع بمشيئته –تعالى– وحده وهذا ما أجمع عليه المسلمون.

قال الإمام الأشعري –عليه سحائب الرحمات–: "قد أجمع المسلمون على أن لرسول الله - صلى الله عليه وسلم- شفاعة، فلمن الشفاعة أهي للمذنبين المرتكبين للكبائر، أم للمؤمنين المخلصين؟ فإن قالوا: للمذنبين المرتكبين للكبائر وافقوا، وإن قالوا: للمؤمنين المبشرين بالجنة الموعودين بها. قيل لهم: فإذا كانوا موعودين بالجنة وبها مبشرون، والله –تعالى– لا يخلف وعده فما معنى الشفاعة لقوم لا يجوز عندكم ألا يدخلهم الله جناته؟ ومن قولكم أنهم قد استحقوها على الله – عز وجل– واستوجبوها عليه –سبحانه-، وإذا كان الله –تعالى– لا يظلم مثقال ذرة وكان تأخيرهم عن الجنة ظلما، فإنَّما يشفع الشفعاء إلى الله –تعالى– في أن لا يظلم على مذاهبكم –تعالى– الله عن افتراءكم عليه علوا كبيرا[1].

فالله لا يجب عليه شيء كما قالت المعتزلة في أنه يجب عليه –تعالى– إرسال الرسل ودخول أهل الجنة الجنة ودخول أهل النار النار، هذا ما أجمعوا عليه –تعالى الله – عما يقولون علوًا كبيرًا، ومن ينكر شفاعة النبي – صلى الله عليه وسلم– لأهل الكبائر إنَّما هو بدعي وكلامه غير مقبول؛ لأنه لا يوافق العقل فضلًا عن النقل.، وعليه فشفاعة النبي – صلى الله عليه وسلم– لأهل الذنوب متفق عليها من سائر أفراد الأمة، وكما نجد الفخر الرازي– رحمه الله– يرد على المعتزلة بجوابه الشافي قائلًا: " والجواب على جميع أدلة المعتزلة بحرف واحد وهو أن أدلتهم على نفي الشفاعة تفيد نفي جميع أقسام الشفاعات، وأدلتنا على إثبات

(١) الإبانة عن أصول الديانة، صـ١٤١.

الشفاعة تفيد إثبات شفاعة خاصة، والعام والخاص إذا تعارضا قدم الخاص على العام، فكانت دلائلنا مقدمة على دلائلهم "[١].

ومن هنا فالشفاعة ثابتة لنبينا - صلى الله عليه وسلم - ولم يخالف في هذه المسألة إلا شرزمة قليلون لا يعبأ بقولهم إن يقولون إلا كذبًا، وعلى هذا فأدلة السادة الأشاعرة والماتريدية تغني غناء في إثبات مسألة الشفاعة للمذنبين.

---

(١) التفسير الكبير للرازي (٣/٥٠٣)

المبحث الثالث

تقيم الشيعة والمعتزلة في الشفاعة

الشيعة والمعتزلة في ميزان أهل السنة

علمنا فيما سبق أن الشيعة الإمامية هي الفرقة التي قالت بالشفاعة في الآخرة ولكنها خاصة بأهل البيت وهذا مخالف لما عليه الإسلام والمسلمين؛ وذلك؛ لأن الشفاعة للنبي- صلى الله عليه وسلم- بنص القرآن الكريم، وبنص الأحاديث المتواترة التي بلغت في جملتها حد التواتر، ومن ثمَّ لا جدال في هذه الرويات الصحيحة، وعلى هذا فكلام الشيعة كلام باطل لا أصل له إطلاقا.

وقوع الشفاعة:

معلوم أن الشفاعة واقعة، وذلك بنص القرآن الكريم، والأحاديث النبوية الواردة في ذلك، ومن الآيات الدالة على ذلك قول الله -تعالى-: {عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا}[1] وقد ذهب كل من الطبري[2]، والإمام الزمخشري[3]، وفخر الدين الرازي صاحب مفاتيح الغيب[4]، والإمام السيوطي في الدر المنثور[5] إلى أنّ مراد الآيةأن المقام المحمود هو الشفاعة يوم الحشر لنبينا -صلى الله عليه وسلم- في الانتهاء من هذا الموقف العصيب الشديد، ومن هنا فكلام الشيعة القائلين بأنها لأهل البيت كلام باطل لا أصل له؛ لأنه مخالف للقرآن الكريم وكذا السنة النبوية المطهرة، بل مخالف لإجماع الأمة. دون الشيعة وبعض المعتزلة.

---

(١) سورة الإسراء من الآية: ٧٩

(٢) جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ) (٥٢٧/١٧)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

(٣) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (٦٨٧/٢).

(٤) مفاتيح الغيب (٣٨٨/٢١).

(٥) الدر المنثور، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) (٣٢٤/٥) دار الفكر - بيروت.

يقول الماتريدي "فلا يجوز أن يقع في وعده خلف، أو يتحقق في خبره كذب، ولو استوجبوا الشفاعة، ونالوا بها المغفرة من رب العزة، لصار فيما وعد مخلفًا، وفيما أخبر كذوبًا؛ فمثل هَؤُلَاءِ إذا ارتكبوا الكبائر لا يرجى لهم الخلاص بالشفاعة أبدًا؛ بل يحكم عليهم بالخلود في النار؛ فيرتفع ما يثبت الكذب وينتفي ما يوجب خلف الوعد(١)، وليس هذا خلفًا للوعد كما يدعي المعتزلة، وإنَّما هذا من باب الفضل على الناس، ومن باب الرحمة الإلهية التي وهبها الله –تعالى– لعباده.

قال الإمام الغزالي: "اعلم أنه إذا حق دخول النار على طوائف من المؤمنين فإن الله –تعالى– بفضله يقبل فيهم شفاعة الأنبياء والصديقين بل شفاعة العلماء والصالحين وكل من له عند الله –تعالى– جاه وحسن معاملة فإن له شفاعة في أهله وقرابته وأصدقائه ومعارفه، فكن حريصًا على أن تكتسب لنفسك عندهم رتبة الشفاعة، وذلك بأن لا تحقر آدميًا أصلاً"(٢).

ثانيًا: قوله– صلى الله عليه وسلم–: ((شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي)) (٣)

والحديث – قد جاء من عدة طرق تدل دلالة صريحة على ثبوت الشفاعة لنبينا - صلى الله عليه وسلم- وهذا نص نرد به على الشيعة الإمامية القائلين بأنها لأهل البيت وعلى المعتزلة القائلين بأنها ليست لأهل الكبائر من المسلمين..

---

(١) تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة) (٣٢٧/١٠)، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (المتوفى: ٣٣٣هـ)، تحقيق: د. مجدي باسلوم، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

(٢) إحياء علوم الدين، للغزالي (٥٢٦/٤)

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب السنة، باب في الشفاعة، ٢٣٦/٤، حديث رقم ٤٧٣٩، والترمذي في جامعه، كتاب القيامة والرقائق والورع، باب الشفاعة، ٦٢٥/٤، حديث رقم ٢٤٣٥، كلاهما (أبو داود والترمذي) من حديث أنس بن مالك رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وقال الترمذي عقبه: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الوَجْهِ» وَفِي البَاب عَنْ جَابِرٍ.

ومن هنا فمسألة الشفاعة من المسائل التي دار فيها الخلاف بين فرقتي الشيعة الإمامية وبين المعتزلة الذين ينكرونها بالنسبة لأهل الكبائر وذلك بناء على أصولهم التي منها (العدل) فمن عدل الله -تعالى- أنه يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار؛ لأنه لو لم يفعل ذلك لكان هذا عبثًا والعبث على الله محال كما يقولون.

ويرد الإمام القرطبي على المعتزلة قائلًا: "مذهب أهل الحق أن الشفاعة حق وأنكرها المعتزلة وخلدوا المؤمنين من المذنبين الذين دخلوا النار في العذاب. والأخبار متظاهرة بأن من كان من العصاة المذنبين الموحدين من أمم النبيين هم الذين تنالهم شفاعة الشافعين من الملائكة والنبيين والشهداء والصالحين. وقد تمسك القرطبي بالرد عليهم بشيئين:

أحدهما: الأخبار الكثيرة التي تواترت في المعنى.

والثاني: الإجماع من السلف على تلقي هذه الأخبار بالقبول ولم يبد من أحد منهم في عصر من الأعصار نكير فظهور روايتها وإطباقهم على صحتها وقبولهم لها دليل قاطع على صحة عقيدة أهل الحق وفساد معتقد المعتزلة"[(١)].

وخلاصة القول في مسألة الشفاعة "إنها ثابتة لنبينا صلوات الله عليه ولا ينكرها إلا جاحد أو كافر لأنه أنكر شيئًا معلومًا من الدين بالضرورة، إذ قد تواترت الأحاديث الصحيحة التي بلغت في جملتها حد التواتر لثبوت تلك القضية التي أثارها المعتزلة والشيعة المغالية كما رأينا سابقا من جملة الأحاديث الصحيحة، وكل لخدمة أهدافه، والإسلام منها براء كبراءة الذئب من دم يوسف- عليه السلام- ، كما أنها ثابتة لأهل العلم والصالحين من الأمة.

---

(١) تفسير القرطبي (٣٧٩/١)

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، فقد يسر لي وأعانني على إتمام هذا البحث وإكماله، وقد بذلت فيه جهدي وطاقتي وأوجز في هذه الخاتمة أهم النتائج التي اشتمل عليها هذا البحث، وذلك فيما يلي

١. اتضح من خلال الدراسة أن الشفاعة في الآخرة ثابتة بالكتاب والسنة وإجماع الأمة للنبي - صلى الله عليه وسلم- وهي التي تسمى بالمقام المحمود.
٢. ظهر من خلال الدراسة أن الشيعة الإمامية يثبتون الشفاعة في الآخرة يثبتونها للنبي محمد – صلى الله عليه وسلم– ولأهل البيت فيشفعون لمن يريدون من أهل البيت.
٣. تبين من خلال الدراسة أن الشفاعة عند الشيعة الإمامية جائزة للملائكة وإن كانت لا تكون مثل شفاعة الأئمة، ويستدلون على ذلك بما ينسبونه للنبي – صلى الله عليه وسلم–، فكل استدلالتهم بأحاديث موضوعة تعلي من شأن أهل البيت.
٤. ظهر من خلال الدراسة أن فرقة المعتزلة التي أنكرت الشفاعة لأهل الكبائر إذا لم يتوبوا، لكنهم أثبتوها لأهل الإيمان أو من حسنت توبته فقط.
٥. برز من خلال الدراسة أن فرقة المعتزلة أثبتت الشفاعة العامة في الإراحة من كرب الموقف، وهي الخاصة بنبينا والشفاعة في رفع الدرجات، وأنكرت ما عداهما.
٦. ظهر من خلال الدراسة أن الشفاعة ثابتة للمذنبين، وذلك أن قومًا من أهل التوحيد عذبوا بذنوبهم، ثم شفع فيهم، فرحمهم الله بتوحيدهم والشفاعة، فأخرجوا من النار.

وفي النهاية لا أملك إلا أن أقول إنني عرضت رأيي وأدليت بفكرتي في هذا الموضوع لعلي أكون وفقت في كتابته والتعبير عنه، والله أسأل أن أكون قد وُفقت فيه. {وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴿٨٨﴾} (١).

وصلِّ اللهم وسلم وبارك على أفضل أنبيائك ورسلك سيدنا محمد

- صلى الله عليه وسلم - وعلى آله وأصحابه أجمعين

---

(١) سورة هود من الآية: ٨٨

المصادر و المراجع

١. الإبانة عن أصول الديانة، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري (المتوفى: ٣٢٤هـ) تحقيق: د. فوقية حسين محمود، الناشر: دار الأنصار – القاهرة . الطبعة: الأولى، ١٣٩٧

٢. إثبات الشفاعة، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، الناشر: أضواء السلف، الطبعة: الأولى١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

٣. إحياء علوم الدين: لأبي حامد الغزالي . الناشر دار الكتب العلميَّة . بيروت– ط/٢ سنة ١٤١٢ هـ.

٤. الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، لأبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني ت ٤٠٣هـ، تحقيق وتعليق وتقديم: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث– القاهرة – الطبعة الثانية ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠م.

٥. أوائل المقالات في المذاهب والمختارات، لشيخ الطائفة الإمامية ومفيد الصناعة الفقهية أبي عبد الله محمد ابن محمد ابن النعمان العكبري البغدادي، الملقب بالشيخ المفيد (المتوفى سنة ١٣٧٢هـ، ١٩١٣ م مؤسسة مطالعات إسلامي.

٦. بحار الأنوار، تأليف الشيخ محمد باقر المجلسي إحياء الكتب الإسلامية

٧. البيان في تفسير القرآن، للإمام الأكبر/السيد أبو القاسم الموسوي الخولي الطبعة الثانية، ١٣٨٥هـ، ١٩٦٦م.

٨. التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: ١٣٩٣هـ) الناشر: الدار التونسية للنشر – تونس، سنة النشر: ١٩٨٤ هـ

٩. تفسير القرطبي: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الانصاري القرطبي – طبعة دار الكتب العلمية بيروت – لبنان.
١٠. التفسير الكبير، للفخر الرازي ـ ط: دار الفكر ـ ط: أولى ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م.
١١. تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (المتوفى: ٣٣٣هـ)، تحقيق: د. مجدي باسلوم، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.
١٢. تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (المتوفى: ٧١٠هـ) حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدَّم له: محيي الدين ديب مستو، الناشر: دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
١٣. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر، مطبعة الفضالة ـ المغرب ـ ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م.
١٤. تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل، محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي (المتوفى: ٤٠٣هـ) تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م
١٥. التوحيد، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (المتوفى: ٣٣٣هـ) تحقيق: د. فتح الله خليف، الناشر: دار الجامعات المصرية – الإسكندرية.
١٦. جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

١٧. جامع الترمذي – محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي – دار إحياء التراث العربي – بيروت – تحقيق، أحمد شاكر وآخرون.
١٨. الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي(المتوفى: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤ م.
١٩. الدر المنثور، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) الناشر: دار الفكر – بيروت.
٢٠. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى:١٢٧٠هـ) تحقيق: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.
٢١. سنن ابن ماجة: محمد بن يزيد القزويني (ت٢٧٥هـ) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر – بيروت، (د.ت).
٢٢. سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر – بيروت (د.ت).
٢٣. سنن الترمذي (الجامع الصحيح): محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي – بيروت. (د.ت).
٢٤. سنن النسائي أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ) تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، ط٢، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
٢٥. شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار، مكتبة وهبة.

٢٦. شرح العقيدة الطحاوية، صدر الدين محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد ابن أبي العز الحنفي، الأذرعي الصالحي الدمشقي (المتوفى: ٧٩٢هـ) تحقيق: شعيب الأرناؤوط – عبد الله بن المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت . الطبعة: العاشرة، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م .

٢٧. صحيح ابن حبان: بترتيب ابن بلبان: محمد بن حبان بن احمد أبو حاتم التميمي البستي (٣٥٤هـ)، تحقيق: شعيب الارناؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ–١٩٩٣م .

٢٨. صحيح البخاري (الجامع الصحيح المختصر): محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير–بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م .

٢٩. صحيح مسلم: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، (ت٢٦١هـ)، ضبط ومراجعة: محمد فؤاد عبد الباقي، دار عالم الكتب – الرياض، ط١، ١٤١٧هـ–١٩٩٦م .

٣٠. الصلة بين التصوف والتشيع، د/مصطفى الشيبي، دار المعارف بمصر الطبعة الثانية .

٣١. العدل الإلهي، مرتضى المطهر، ترجمة محمد عبد المنعم الخاقاني، مؤسسة الوفا . بيروت .

٣٢. عقيدة الشيعة الإمامية، الشيخ هاشم معروف، دار الكتاب اللبناني، بيروت ١٣٧٦هـ، ١٩٥٦م .

٣٣. عقيدة الشيعة، دوايت م. دونلدسن، دكتور في اللاهوت ودكتور في الفلسفة، مكتبة الخانجي، بجوار الجامعة بمصر .

٣٤. علل الشرائع، العلامة الشيخ الصدوق، دار المرتضى، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م، بيروت لبنان.

٣٥. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب.
٣٦. الفصل في الملل والأهواء والنحل، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة
٣٧. الفقه الأكبر (مطبوع مع الشرح الميسر على الفقهين الأبسط والأكبر المنسوبين لأبي حنيفة تأليف محمد بن عبد الرحمن الخميس) الناشر: مكتبة الفرقان - الإمارات العربية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
٣٨. كُبرى اليقينات الكونية، محمد سعيد رمضان البوطي-دار الفكر المعاصر- بيروت-لبنان-١٩٩٧م.
٣٩. كتاب التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٤٠. كتاب المواقف، عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو الفضل، عضد الدين الإيجي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، الناشر: دار الجيل- بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة.
٤١. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) الناشر: دار الكتاب العربي -بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧ هـ
٤٢. لباب التأويل في معاني التنزيل، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيحي أبو الحسن، المعروف بالخازن (المتوفى: ٧٤١هـ) تحقيق: تصحيح محمد علي شاهين، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٥هـ.

٤٣. لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤هـ.
٤٤. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ) تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤٢٢ هـ.
٤٥. مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ) تحقيق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت– صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
٤٦. مختصر التحفة الاثني عشرية، ألّف أصله باللغة الفارسية: علامة الهند شاه عبد العزيز غلام حكيم الدهلوي نقله من الفارسية إلى العربية: (سنة ١٢٢٧هـ) الشيخ الحافظ غلام محمد بن محيي الدين بن عمر الأسلمي، اختصره وهذبه: (سنة ١٣٠١هـ) علامة العراق محمود شكري الألوسي، حققه وعلق حواشيه: محب الدين الخطيب، الناشر: المطبعة السلفية، القاهرة، عام النشر: ١٣٧٣هـ.
٤٧. مسند احمد بن حنبل، احمد بن محمد أبو عبد الله الشيباني (ت٢٤١ هـ)، مؤسسة قرطبة، مصر، د–ت.
٤٨. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى/أحمد الزيات/ حامد عبد القادر/محمد النجار)، الناشر: دار الدعوة.
٤٩. مفاتيح الغيب – التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٢٠هـ.

٥٠. المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد، المعروف بالراغب الأصفهاني (المتوفى: ٥٠٢هـ) تحقيق: صفوان عدنان الداودي، الناشر: دار القلم، الدار الشامية – دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى– ١٤١٢ هـ.

٥١. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري (المتوفى: ٣٢٤هـ)، عنى بتصحيحه: هلموت ريتر، الناشر: دار فرانز شتايز، بمدينة فيسبادن (ألمانيا) الطبعة: الثالثة، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

٥٢. الملل والنحل، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد الشهرستاني (المتوفى: ٥٤٨هـ) الناشر: مؤسسة الحلبي.

٥٣. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.

٥٤. المواقف: المؤلف عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، دار الجيل – بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

References

1- Al-Ibana an Usoul Ad-Diana, Abo Al-Hasan Ali ibn Ismail ibn Ishaq ibn Salim ibn Ismail ibn Abd Allah ibn Mosa ibn Abi Barda ibn Abi Mosa Al-Ashar, Dar Al-Ansar- Cairo - 1st Edition, 1397.
2- Ithbat Ash-Shafaaa, Ibn Qaymaz Az-Zahabi, Adwa As-Salaf, 1st Edition: 1420 AH - 2000 AD.
3- Ihiaa Ulom d-Din, Abu Hamid Al-Ghazali - Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah- Beirut - 2nd Edition, 1412 AH.
4- Al-InSaf fima Yagib Iatiado wa La Yagoz Al-Gahl bih, Abu Bakr Muhammad bin At-Tayeb Al-Baqlani, Al-Azhar Heritage Bookstore – Cairo -2nd Edition 1421AH - 2000AD.
5- Awail Al-Maqalat fi Al-Mazahb wa Al-Mokhtarat, Abu Abdullah Muhammad Ibn Muhammad Ibn al-Numan Al-Akbari Al-Baghdadi, Islamic Readings Foundation.
6- Bahar Al-Anwar, Muhammad Baqir Al-Majlisi, Revival of Islamic Books
7- Al-Bayan fi Tafsir Al-Quran, Grand Imam As-Sayyid Abu Al-Qasim Al-Musawi Al-Khouli, 2nd Edition, 1385AH, 1966AD.
8- At-hrir Wa At-Tnwir, Ibin Ashour At-Tunisi. Ad-Dar At-Tunisia Li Al-Nashr – Tunisia -1984
9- Tafsir Al-Qurtubi, Al-Qurtubi - Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah Beirut - Lebanon.
10- At-Tafsir Al-Kabeer, Al-Fakhr Ar-Razi, Dar Al-Fikr, 1st edition, 1401AH, 1981AD.
11- Tafsir Al-Matridi, Muhammad bin Muhammad bin Mahmoud, Abu Mansour Al-Matridi, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah - Beirut, Lebanon, 1st Edition, 1426AH - 2005AD.
12- Tafsir An-Nasfi, Madarek At-Taweel wa Haqaeq At-Tanzil, An-Nasafi, Dar Al-Kalem At-Tayeb, Beirut, 1419AH/1998AD.

13- At-Tamhid lima fi Al-Muwatta min Al-Maani wa Al-Asanid, Ibn Abd Al-Barr, Al-Fadala Press - Morocco - 1402 AH - 1982 AD.
14- Tamhid Al-Awaail fi Talkhis Ad-Dalaail, Muhammad ibn At-Tayyib ibn Muhammad ibn Jaafar ibn Al-Qasim, Al-Qady Abu Bakr Al-Baqlani al-Maliki, Cultural Books Foundation – Lebanon, 1st Edition, 1407AH - 1987AD
15- Al-Tawhid, Muhammad ibn Muhammad ibn Mahmoud, Abu Mansour Al-Matridi, Egyptian University House - Alexandria.
16- Jamea Al-Bayan fi Taweel Al-Quran, At-Tabari, Ar-Risala Foundation, 1st Edition, 1420AH, 2000AD
17- Jamea At-Tirmizi, At-Tirmizi – Dar Ihyaa Al-Turath Al-Arabi – Beirut
18- Al-Jama l Ahkam Al-Quraan = Tafsir Al-Qurtubi, Al-Qurtubi, National Library of Egypt –Cairo, 2nd Edition, 1384AH - 1964AD.
19- Ad-Durr Al-Manthur, Jalal Ad-Din As-Suyuti, Dar Al-Fikr – Beirut.
20- Rawh Al-Mani fi Tafsir Al-Quran Al-Azim wa As-Saba Al-Muthani, Shihab Ad-Din Mahmud ibn Abd Allah Al-Husayni Al-Alosi, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut 1st Edition 1415AH
21- Sunan Ibn Majah: Muhammad ibn Yazid Al-Qazwini, Dar Al-Fikr – Beirut, (n.d).
22- Sunan Abi Dawood, Suleiman Ibn Al-Ashath Abu Dawood Al-Sijistani Al-Azdi, Dar Al-Fikr – Beirut (n.d.).
23- Sunan At-Tirmizi (Al-Jamea As-Sahih), Mohammed ibn Issa At-Tirmizi, Dar Ihyaa Al-Turath Al-Arabi – Beirut. (n.d).
24- Sunan Al-Nasai, Ahmed ibn Shuaib Al-Nasai, Library of Islamic Publications – Aleppo, 2nd Edition, 1406AH - 1986AD.
25- Sharah Al-Usul Al-Khamsa, Al-Qady Abdul Jabbar, Wahba Bookstore.

26- Sharh Al-Aqidah At-Tahawyah, Sadr Ad-Din Muhammad ibn Ali Ad-Din Ali ibn Muhammad ibn Abi Al-Izz Al-Hanafi, Ar-Risalah Foundation – Beirut, 10th edition, 1417AH - 1997AD
27- Sahih Ibn Habban, Ibn Habban, Ar-Resala Foundation - Beirut, 2nd Edition, 1414AH-1993AD.
28- Sahih Al-Bukhari (Al-Jamaa Al-Sahih Al-Mukhtasar), Al-Bukhari, Dar Ibn Kathir -Beirut, 2nd Edition,1407AH-1987AD.
29- Sahih Muslim, Imam Abu Al-Hussein Muslim, Dar Alam Al-Kutub -Riyadh, 1stEdition, 1417AH-1996AD.
30- As-Salah been At-Tasawf wa Ash- Shiaa, Dr. Mustafa Ash-Shibi, Dar Al-Maaref, Egypt, 2nd Edition.
31- Al-Adel Al-Ilahy, Mortada Al-Mutahhar, translated by Mohammed Abdel Moneim Al-Khaqani, Al-Wafa Foundation - Beirut.
32- Aqidah Ash-Shia Al-Imamia, Sheikh Hashem Maarouf, Lebanese Book House, Beirut 1376AH, 1956AD.
33- Aqidah Ash-Shia, Dwight M. Donaldsen, Al-Khanji Bookstore, Egypt.
34- Aill Ash-Sharaia, Sheikh As-Sadouk, Dar Al-Murtada, 1st Edition, 1427AH, 2006AD, Beirut, Lebanon.
35- Fath Al-Bari Sharh Sahih Al-Bukhari, Ibn Hajar, Dar Al-Maarefa - Beirut,
36- Al-Fadel fi Al-Mill wa Al-Ahwah wa Al-Nahl, Ibn Hazm Al-Andalusi Al-Khanji Bookstore - Cairo
37- Al-Fiqh Al-Akbar (printed with the easy explanation on the simplest and largest jurisprudence attributed to Abu Hanifa by Muhammad bin Abdul Rahman Al-Khamis): Al-Furqan Bookstore - United Arab Emirates, 1st Edition, 1419AH - 1999AD.
38- Kubra Al-Yaqinat Al-Kawnia, Muhammad Saeed Ramadan Al-Buti - Dar Al-Fikr Al-Moaser -Beirut - Lebanon-1997 AD.

39- Kitab At-Tarifat, Al-Jurjani, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut-Lebanon, 1st Edition ,1403AH-1983AD.
40- Kitab Al-Mawaqif, Abd Ar-Rahman ibn Ahmad ibn Abd al-Ghaffar, Abo al-Fadl, Adud Ad-Din Al-Aji, Dar Al-Jil, Beirut, 1st edition
41- Al-Kashaf an Haqaiq Gawamd At-Tanzil, Abu Al-Qasim Mahmoud bin Amr bin Ahmed, Al-Zamakhshari Jarallah, Dar Al-Kitab Al-Arabi -Beirut, 3rd Edition - 1407 AH
42- Lubab at-Taweel fi Maani At-Tanzeel, Al-Khazin, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 1st Edition, 1415 AH
43- Lisan Al-Arab, Ibn Manzoor, Dar Sader – Beirut, 3rd Edition -1414AH.
44- Al-Moharer Al-Wagez fi Tafser Al-Ktab Al- Azez, Abu Muhammad Abdul Haqq bin Ghalib bin Abdul Rahman bin Tammam bin Attia Al-Andalusi Al-Maharbi, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah – Beirut, 1st Edition - 1422 AH.
45- Mukhtar As-Sihah, Zayn Ad-Din Abo Abd Allah Muhammad ibn Abi Bakr ibn Abd Al-Qadir Al-Hanafi Al-Razi, Modern Bookshop- Ad-Dar Al-Namozagia, Beirut-Sayda, 5th Edition, 1420AH/1999AD.
46- Musnad Ahmed ibn Hanbal, Ibn Hanbal, Cordoba Foundation, Egypt, n.d.
47- Al-Mujam Al-Waseet, Arabic Language Academy in Cairo, Dar Al-Dawa.
48- Mafatih Al-Ghaib aw At-Tafsir Al-Kabir, Fakhr Ad-Din Ar-Razi, Dar Ihyaa At-Turath Al-Arabi, Beirut, 3rd Edition 1420 AH
49- Al-Mufrdat fi Ghraeeb Al-Quran, Al-Asfhani, Dar Al-Qalam, Dar Al-Shamiya – Damascus, Beirut, 1st Edition-1412 AH.
50- Articles of Islamists and the Difference of Worshippers, Abo Al-Hasan Ali ibn Ismail ibn Ishaq ibn Salim ibn Ismail ibn Abd Allah ibn Mosa ibn Abi Barda ibn Abi Mosa Al-Ashar, House of Franz Steiz, Wiesbaden (Germany), 3rd Edition, 1400AH - 1980AD.

51- Al-Milal wa An-Nihal, Abu Al-Fatḥ Muḥammad ibn Abd Al-Karim ibn Abi Bakr Ash-Shaharstan, Al-Halabi Foundation.
52- Al-Manhaj Sharh Sahih Muslim bin Al-Hajjaj, Al-Nawawi Dar Ihyaa Al-Turath Al-Arabi – Beirut, 2nd Edition, 1392AH.
53- Al-Mawaqif, Adud Ad-Din Abdul Rahman ibn Ahmed Al-Aji, Dar Al-Jeel – Beirut, 1st Edition ,1997AD.

فهرس الموضوعات